

Distr.: General
14 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية والثلاثون
٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

فيت نام

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-19307(A)



* 1 8 1 9 3 0 7 *

١- تولي فييت نام، وفقاً لسياستها الثابتة الحريضة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، اهتماماً بالغاً للاستعراض الدوري الشامل. وقد نفذت فييت نام بجدية التوصيات المنبثقة عن الاستعراض التي قبلتها في الجولتين الأولى والثانية وأجرت استعراضاً شاملاً من أجل الجولة الراهنة.

أولاً- المنهجية

ألف- إعداد التقرير القطري

٢- يقوم هذا التقرير، الذي أُعد عملاً بالقرار A/Res/60/251 (٢٠٠٦) الذي نص على إنشاء مجلس حقوق الإنسان، والقرار ١/٥ (٢٠٠٦) والمقرر ١٧/١١٩ (٢٠١١) الصادرين عن مجلس حقوق الإنسان، باستعراض حالة حقوق الإنسان في فييت نام.

٣- ويركز التقرير على استعراض تنفيذ التوصيات المقبولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل؛ وعلى عرض المستجدات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في فييت نام. ويحدد التقرير التحديات البارزة وأولويات فييت نام في المستقبل من أجل ضمان زيادة تمتع الجميع بحقوق الإنسان.

٤- وقامت بإعداد التقرير فرقة عمل مشتركة بين الوكالات مؤلفة من ١٨ وزارة ومنظمة. وتضطلع وزارة الشؤون الخارجية^(١) بمهمة تنسيق فرقة العمل^(٢).

باء- عملية التشاور المتعلقة بالتقرير

٥- أقر رئيس الوزراء في عام ٢٠١٥ الخطة الرئيسية لتنفيذ التوصيات المقبولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل؛ وأجري استعراض منتصف المدة لهذه الخطة في عام ٢٠١٦. ويستمد هذا التقرير مواده المرجعية من تقرير منتصف المدة، وتقارير حلقات العمل المتعلقة بتنفيذ التوصيات، والاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠١٧^(٣)، والتقارير القطرية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تشكل فييت نام طرفاً فيها والصادرة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨.

٦- وأعدّ هذا التقرير على نحو شامل بفضل المعلومات المتوافرة من الوكالات الحكومية المحلية والمركزية، والوكالات التابعة للحزب والجمعية الوطنية، والمنظمات الاجتماعية السياسية، والرابطات التجارية، والمنظمات غير الحكومية، والشعب الفييتنامي. ونُشرت مشاريع تقارير متتالية على الموقع الشبكي لوزارة الشؤون الخارجية المتاح للعموم. وساهم العديد من المنظمات والأفراد في التقرير عن طريق البريد الإلكتروني وأثناء حلقات عمل تشاورية، بما فيها حلقة العمل التي نظمتها وزارة الشؤون الخارجية في تموز/يوليه ٢٠١٨، ومدينة دا - نانغ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وغيرها من حلقات العمل المتعلقة بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل التي نظمتها وزارات أخرى في عام ٢٠١٨. وقد أحاطت فرقة العمل علماً بهذه المعلومات على النحو الواجب وجمعتها وعرضتها في هذا التقرير.

ثانياً- التطورات الجديدة التي طرأت على صعيد تعزيز وحماية حقوق الإنسان منذ الاستعراض السابق

٧- لقد جرى على نحو ثابت مراعاة حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها وتعزيزها في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الاجتماعية الاقتصادية لفييت نام، وفي استراتيجية الإصلاح القضائي، وفي تنفيذ الالتزامات والتعهدات الدولية لفييت نام، بما فيها التوصيات المقبولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وقد بذلت فييت نام جهوداً كبيرة منذ الاستعراض السابق لتحسين قوانينها ومؤسساتها وسياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان، موفرة إطاراً متيناً حقق إنجازات مشجعة على أرض الواقع.

ألف- إصلاح قانوني يحترم روح دستور عام ٢٠١٣: بناء دولة تسودها سيادة القانون

٨- يعدّ دستور عام ٢٠١٣^(٤) امتداداً للقواعد التي تنظم حقوق الإنسان وحقوق المواطنين وتطويراً لها. وهو يفي تماماً بمطالبات الشعب المشروعة والمتنامية بالحقوق والحريات وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ويتألف دستور عام ٢٠١٣ من ١١ فصلاً (١٢٠ مادة)، وينظم الفصل الثاني منه بمواده الست والثلاثين، على نحو مباشر، حقوق الإنسان وحقوق المواطنين والتزاماتهم الأساسية ويحددها بوضوح.

٩- وبالمقارنة مع دستور عام ١٩٩٢، يقوم دستور عام ٢٠١٣ بإثراء المحتوى ويخصص أحكاماً منفصلة لحقوق الإنسان من قبيل: الحق في المساواة وعدم التمييز أمام القانون (المادة ١٦)؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب والعنف والإكراه والعقوبة المهينة أو غيرها من ضروب المعاملة المؤذية للجسد أو الصحة ومن الأفعال التي تمس الشرف والكرامة (المادة ٢٠)؛ والحق في الخصوصية (المادة ٢١)؛ والحق في الحصول على المعلومات (المادة ٢٥)؛ والحق في المشاركة في إدارة الدولة والمجتمع (المادة ٢٨)؛ والحق في المساواة بين الجنسين (المادة ٢٦)؛ والحق في التصويت في استفتاء حكومي (المادة ٢٩)؛ والحق في محاكمات عادلة وعلنية وفي أن تُفترض براءة الشخص إلى أن تثبت إدانته وفق الإجراءات القانونية وإلى أن يبدأ سريان حكم المحكمة (المادة ٣١)؛ والحق في الملكية الخاصة (المادة ٣٢)؛ والحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٣٤)؛ والحق في العمل (المادة ٣٥). وينص دستور عام ٢٠١٣ على عدد من الحقوق الجديدة، بما فيها الحق في الحياة (المادة ١٩)؛ والحق في البحث العلمي والتكنولوجي وفي الإبداع الأدبي والفني، والحق في الاستفادة من المنافع الناجمة عن هذه الأنشطة (المادة ٤٠)؛ والحق في التمتع بالقيم الثقافية والانتفاع بها، وفي المشاركة في الحياة الثقافية، وفي استخدام المرافق الثقافية (المادة ٤١)؛ والحق في التعبير عن الانتماء الإثني، واستخدام اللغة الأم، واختيار لغة التخاطب (المادة ٤٢)؛ والحق في العيش في بيئة نظيفة (المادة ٤٣)؛ وحق الفرد في عدم ترحيله وتسليمه إلى دولة أخرى (المادة ١٧)؛ والحق في مكان للسكن يستوفي المعايير القانونية (المادة ٢٢)؛ والحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٣٤).

١٠- وينص دستور عام ٢٠١٣ أيضاً، إلى جانب تأكيد التزام الدولة بإقرار حقوق الإنسان وحقوق المواطنين واحترامها وحمايتها وكفالتها، على أنه "لا تقيّد حقوق الإنسان وحقوق المواطنين إلا بما يتفق مع القانون وإذا دعت الحاجة إلى ذلك لأسباب ترتبط بالدفاع عن الوطن

والأمن الوطني والنظام والسلم الاجتماعيين والأخلاقيات العامة والصحة العامة" (المادة ١٤)؛ و"يتعين على الجميع احترام حقوق الآخرين"، و"لا يجوز لممارسة حقوق الإنسان وحقوق المواطنين أن تمس بمصالح الدولة والمصالح الوطنية وبحقوق الآخرين ومصالحهم المشروعة" (المادة ١٥).

١١- وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، قامت فييت نام بتعديل ومراجعة وإصدار ٩٦ من القوانين والأوامر الجديدة المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المواطنين، بما يتفق مع دستور عام ٢٠١٣. واعتمدت العديد من القوانين المهمة بما، فيها قانون تنظيم النيابة العامة الشعبية (٢٠١٤)، وقانون تنظيم محكمة الشعب (٢٠١٤)، وقانون الإسكان (٢٠١٤)، والقانون الجنائي (٢٠١٥)، وقانون الإجراءات الجنائية (٢٠١٥)، والقانون المدني (٢٠١٥)، وقانون الإجراءات المدنية (٢٠١٥)، وقانون الإجراءات الإدارية (٢٠١٥)، وقانون تنظيم هيئات التحقيق الجنائي (٢٠١٥)، قانون الحرمان من الحرية والاحتجاز المؤقت (٢٠١٥)، وقانون الاستفتاءات (٢٠١٥)، وقانون المعتقدات والأديان (٢٠١٦)، وقانون الطفل (٢٠١٦)، وقانون الصحافة (٢٠١٦)، وقانون الحصول على المعلومات (٢٠١٦)، وقانون إدارة واستخدام الأسلحة والمتفجرات وتوابعها (٢٠١٧)، وقانون التزام الدولة بالتعويض (٢٠١٧)، وقانون المساعدة القانونية (٢٠١٧)، وقانون الأمن السيبراني (٢٠١٨). وقد صدرت العديد من القوانين للمرة الأولى للتعجيل في إضفاء الطابع المؤسسي على القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المواطنين المقننة في دستور عام ٢٠١٣^(٥). وإضافة إلى ذلك، تساهم قوانين من قبيل قانون الاستثمار (٢٠١٤)، وقانون الأعمال التجارية (٢٠١٤)، وقانون التخطيط (٢٠١٧)، وقانون مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة (٢٠١٧) في تدعيم الإطار القانوني من أجل ضمان حرية الأشخاص والشركات في القيام بالأعمال التجارية. ويجري حالياً العمل على عدد من مشاريع القوانين الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها قانون العمل المعدل، وقانون الفحوص والعلاجات الطبية، والقانون المتعلق بهجرة المواطنين الفيتناميين، وقانون الصحة والوقاية من الأمراض، وقانون مكافحة الفساد، والقانون المعدل للعفو العام، وقانون إنفاذ الأحكام الجنائية، وقانون الجمعيات، وغيرها. وتفترض صياغة هذه الوثائق القانونية مشاورات مستفيضة مع المنظمات الاجتماعية والشعب؛ وهذه المشاريع منشورة على الموقع الشبكي للحكومة ومتاحة للعموم.

باء- السياسات الجديدة المتعلقة بضمان حقوق الإنسان

١٢- صدرت منذ آخر استعراض العديد من السياسات الجديدة المهمة التي ترمي إلى ضمان تمتع جميع الفيتناميين بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً. ويشمل ذلك بوجه خاص الجهود المبذولة لإنشاء حكومة ممكنة، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضمان الحق في التنمية وحقوق الفئات الضعيفة والحقوق المتصلة بالعمل.

١٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أصدرت الحكومة القرار 100/NQ-CP بشأن خطة عمل الحكومة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ الذي نص على بذل الجهود لإنشاء "حكومة ممكنة قادرة على اتخاذ التدابير الحاسمة والفعالية والفعالة، ومتفانية بكل إخلاص لخدمة الشعب". ومن المهام التي تحظى بالأولوية إنشاء حكومة متماسكة، قادرة على تحقيق التنمية، وسليمة البنية، ومتمينة،

تتسم بالشفافية، وتتخذ تدابير حاسمة لخدمة الشعب وقطاع الأعمال التجارية، وتعزيز الديمقراطية، ومكافحة الفساد، والحد من الإسراف والأعباء البيروقراطية. وحددت خطة العمل أيضاً عدداً من المهام الرئيسية المرتبطة مباشرة بحقوق الإنسان، مثل "النهوض بملكية الشعب" و"إيلاء الأولوية لتحسين رفاه الأشخاص ومستوى معيشتهم وللحد من الفقر على نحو مستدام"، و"دفع العنصر البشري قدماً في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على تنمية العامل البشري".

١٤- ويظهر مفهوم "الحكومة الممكنة" باستمرار في العديد من السياسات والاستراتيجيات والخطط منذ عام ٢٠١٦، ومن بينها خطة الإصلاح الإداري للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ بهدفها الرئيسي المتمثل في تقديم أفضل الخدمات الإدارية والعامّة. وقد جرى قبل نهاية عام ٢٠١٧ إزالة أو حذف ٥٠٠٠ إجراء إداري، مما أتاح للأشخاص والشركات القيام بعمليات تجارية. وإضافة إلى ذلك، أنشئ نظام لتلقي آراء ومقترحات الناس والشركات عن طريق بوابة الحكومة؛ ووضع مؤشر سنوي للإصلاح الإداري خاص بالهيئات الإدارية ومؤشر لرضا الجمهور عن خدمات الهيئات الإدارية الحكومية، ويجري نشرها كل عام.

١٥- وتركز الحكومة على السياسات المحفزة للتنمية المستدامة التي أدرجت في استراتيجية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وفي خطة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وأصدرت فييت نام، انطلاقاً من التزامها القوي بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة تنفيذاً فعلياً، خطة العمل الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بفييت نام البالغ عددها ١٧ هدفاً^(٦) والغايات المحددة المتفقة مع الخصوصيات والأولويات الوطنية والبالغ عددها ١١٥ غاية. وقد أنشئ المجلس الوطني للتنمية المستدامة والمنافسة. وأنشأت العديد من الوزارات والوكالات الحكومية والهيئات المحلية لجانها ومكاتبها التوجيهية المعنية بالتنمية المستدامة. وإضافة إلى إنشاء مجلس الشركات المعني بالتنمية المستدامة، استُهلّت مجموعة واسعة من المبادرات المماثلة التي اتخذتها المنظمات الاجتماعية السياسية، والجمعيات، والمنظمات غير الحكومية.

١٦- وأصدرت الحكومة منذ آخر استعراض العديد من السياسات للحد من الفقر، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتوفير الرعاية الصحية للسكان. وأصدرت الحكومة في عام ٢٠١٦ برنامجاً رئيسيين هما: البرنامج الوطني المحدد الهدف للحد من الفقر على نحو مستدام للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ (بميزانية مقررته قدرها ٤٨,٣٩٧ تريليون دونغ فييتنامي)^(٧). والبرنامج الوطني المحدد الهدف للتنمية الريفية الجديدة (ميزانية مقررته قدرها ١٩٣,١٥٥٦ تريليون دونغ فييتنامي)^(٨). وفي عام ٢٠١٨، أصدرت الحكومة المرسوم 57/2018/ND-CP بشأن الآليات الرامية إلى تشجيع الشركات على الاستثمار في المناطق الزراعية والريفية (٢٠١٨).

١٧- وضاعفت فييت نام الجهود التي تبذلها لتوفير السكن لذوي الدخل المنخفض من خلال اعتماد قانون الإسكان لعام ٢٠١٤؛ والمرسوم 99/2015/ND-CP الذي يفصل ويقدم المبادئ التوجيهية لمجموعة من مواد قانون الإسكان؛ والمرسوم 100/2015/ND-CP بشأن تشييد المساكن الاجتماعية وإدارتها؛ والمرسوم 101/2015/ND-CP بشأن ترميم المباني السكنية وإعادة

بنائها؛ والقرار 48/2014/QD-TTg بشأن برنامج دعم بناء مساكن للفقراء مقاومة للفيضانات؛ والقرار 33/2015/QD-TTg بشأن برنامج توفير الدعم لإسكان الأسر الفقيرة في المناطق الريفية.

١٨- وأصدرت الحكومة في مجال الرعاية الصحية الاستراتيجية الوطنية لتوفير الرعاية وتحسين صحة الجمهور (٢٠١٣) للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، والاستراتيجية الوطنية للوقاية من الملاريا في فييت نام والقضاء عليها (٢٠١٣) للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، والاستراتيجية الوطنية لتحقيق الوقاية من السلّ بحلول عام ٢٠٢٠ (٢٠١٤)، والاستراتيجية الوطنية للوقاية من السرطان، وأمراض القلب، وداء السكري، والانسداد الرئوي المزمن، والربو القصبي، وغيرها من الأمراض غير المعدية (٢٠١٥) للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥، وخطة الوقاية من الأمراض غير المعدية (٢٠١٥) للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

١٩- وصدرت العديد من السياسات التي تكفل حقوق الفئات الضعيفة. ويوسّع قانون الطفل لعام ٢٠١٦ الذي يرسي إطاراً قانونياً مهماً في هذا المجال نطاق العناصر المتعلقة بحقوق الطفل وبرعاية الأطفال وتعليمهم، ويحدد مقتضيات حماية الطفل، ومسؤولية الإبلاغ عن حالات الاعتداء على الأطفال، ومسألة الرعاية البديلة، ومسألة حماية الأطفال الذين يقاضون في المحاكم، والخروق الإدارية، ومسألة إعادة التأهيل، ويتضمن فضلاً مخصصاً لمشاركة الأطفال في المسائل المتعلقة بشؤونهم. ويخصّص قانون الإجراءات الجنائية لعام ٢٠١٥ الفصل الثامن عشر بمواده الثماني عشرة لإجراءات المحاكم المرتبطة بالقاصرين، ولا سيما المواد ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٨ و ٤١٩^(٩). وأنشئت محاكم الأسرة والأحداث في ظل محكمة الشعب في مدينة هو شي مين في عام ٢٠١٦ ودونغ - ثاب في عام ٢٠١٧^(١٠). وإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة المرسوم 80/2017/ND-CP (٢٠١٧) الذي ينص على تنفيذ قانون الطفل؛ والرسوم 80/2017/ND-CP (٢٠١٧) بشأن البيئة التربوية الآمنة والصحية والمواتية والوقاية من العنف المدرسي^(١١).

٢٠- وبذلت فييت نام جهوداً هائلة لتحسين الإطار القانوني والسياساتي المتعلق بالمساواة بين الجنسين. ويرد في المادة ٢٦ من دستور عام ٢٠١٣ أن "التمييز القائم على نوع الجنس محظور حظراً باتاً"، وتحلّ هذه الجملة محل الجملة "كل أفعال التمييز ضد المرأة محظورة" الواردة في دستور عام ١٩٩٢. ويتجلى هذا النهج أيضاً في شتى الوثائق القانونية، ولا سيما القانون المدني لعام ٢٠١٥، وقانون الإجراءات المدنية لعام ٢٠١٥. ويقنن القانون المدني لعام ٢٠١٥ الحق في إعادة تحديد نوع الجنس (المادة ٣٦)، والحق في تغيير نوع الجنس (المادة ٣٧)، وحق الأشخاص الذين يغيرون نوع جنسهم أو يعيدون تحديده في تغيير أسمائهم (المادة ٢٨). وتجري الوكالات المعنية حالياً مشاورات بشأن القانون المتعلق بتغيير نوع الجنس وبشأن صياغته. وإضافة إلى ذلك، يفرض القانون المدني لعام ٢٠١٥ الحماية المتساوية لجميع الأفراد في ظل القانون فيما يخص الحقوق الشخصية وحقوق الملكية. ويؤكد قانون الأراضي لعام ٢٠١٣ أن للنساء حقوقاً مساوية لحقوق الرجال فيما يخص تحديد الممتلكات التي يشتركن في حيازتها، بما في ذلك تسجيل كلا الزوج والزوجة في الترخيص المتعلق بالحق في استخدام الأراضي، وملكية المنزل، وملكية الممتلكات الأخرى المرتبطة بالأرض. ويجري أيضاً التداول بشأن قانون العمل المعدل من أجل تقليص الفرق بين العاملين والعاملات.

٢١- وأصدرت الحكومة البرنامج الوطني المتعلق بالمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وبرنامج العمل الوطني لمنع العنف المنزلي ومكافحته، والعديد من المشاريع المهمة بما فيها مشروع

الحد من العنف المنزلي في المناطق الريفية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، ومشروع منع العنف القائم على نوع الجنس للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠؛ ومشروع ضمان المساواة بين الجنسين للموظفات العموميات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠؛ ومشروع دعم المشاريع الناشئة التي تجرّبها النساء للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٥؛ والمشروع الرامي إلى تشجيع مشاركة النساء في تناول المسائل الاجتماعية المتعلقة بالمرأة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧.

٢٢- وتحسّن فييت نام تدريجياً إطارها القانوني والسياساتي والمؤسسي لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠١٥، صدّقت فييت نام على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأنشأ رئيس الوزراء اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. واستُهلّت العديد من المشاريع وهي: خطة العمل الوطنية لتعزيز جهود إعادة التأهيل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠؛ ومشروع توفير الدعم المستند إلى المجتمعات المحلية والموجّه إلى الأيتام، والأطفال الذين تم التخلي عنهم، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو العامل البرتقالي أو الكوارث الطبيعية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠. وتقدّم الإعانات الاجتماعية إلى الأشخاص الذين يشكون من إعاقة شديدة وخاصة^(١٢).

٢٣- ويجري أيضاً تعزيز حقوق المسنين من خلال الحملة الوطنية للمسنين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠^(١٣). وفي عام ٢٠١٥، حدّد رئيس الوزراء شهر تشرين الأول/أكتوبر من كل عام باعتباره شهر المسنين.

٢٤- وفيما يخص حماية الحقوق المتصلة بالعمل، أصدرت فييت نام عدة وثائق مهمة مثل المرسوم 61/2015/ND-CP المتعلق بسياسات المساعدة على إيجاد فرص العمل وبالصندوق الوطني للعمالة؛ والبرنامج المحدد الهدف للتنظيف في مجال التعليم المهني والعمل والسلامة في مكان العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠؛ والخطة المتعلقة بشبكة مراكز خدمات التوظيف للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠؛ وبرنامج منع عمل الأطفال والحد منه للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وقام القانون الجنائي لعام ٢٠١٥ أيضاً بتحديث القواعد التي تتناول الانتهاكات الواقعة في مجال العمل (المواد ١٦٢ و ١٦٥ و ٢١٦ و ٢٩٥ و ٢٩٧). وتضع فييت نام اللمسات الأخيرة على مشروع قانون العمل المعدل الذي يُعتمز عرضه على الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٩.

جيم- تنفيذ توصيات الجولة الثانية

٢٥- قبلت فييت نام في الجولة الثانية ١٨٢ توصية من أصل ٢٢٧ توصية. وفي عام ٢٠١٥، وافق مجلس الوزراء على الخطة الرئيسية لتنفيذ التوصيات المقبولة، مسنداً مهام محددة إلى ١٨ وكالة وعدد من الوحدات المنسّقة الأخرى. وأعدت مختلف الوكالات بنشاط خطط العمل الخاصة بها في المجالات ذات الصلة. وأقدم عدد من الوزارات على إدماج توصيات الاستعراض الدوري الشامل بصورة فعالة في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية من أجل تنفيذها، مثل البرنامج الوطني المحدد الهدف للحد من الفقر على نحو مستدام للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والبرنامج الوطني المحدد الهدف للمناطق الريفية الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والخطة المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٦- وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كانت فييت نام قد نفذت ١٧٥ توصية (٩٦,٢ في المائة من التوصيات المقبولة)، ومن بينها ١٥٩ توصية منفذة تنفيذاً كاملاً و ١٦ توصية

أخرى منفذة تنفيذاً جزئياً؛ وتبقى ٧ توصيات يجري تنفيذها أو يُنظر في تنفيذها في الوقت المناسب. ولا تترك أي توصية مقبولة دون النظر في تنفيذها. وقد جرى أيضاً النظر بعناية في عدة توصيات متعلقة بوضع القوانين وتعديلها. وبعد ذلك، عُرضت بالتشاور مع مجموعة كبيرة من الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمواطنين مشاريع قوانين على الجمعية الوطنية للنظر فيها. وقبلت الجمعية الوطنية عدداً من التعديلات بينما تفتضي سائر التعديلات مزيداً من الدراسة (انظر المرفق).

دال - تعزيز التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان

٢٧- تعتبر فييت نام التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان إحدى الأولويات الواجب تنفيذها لتعزيز حقوق الإنسان. ومنذ الاستعراض السابق، أُدخلت بصورة متواصلة مضامين متعلقة بحقوق الإنسان في الكتب المدرسية الخاصة بالمرحلتين الابتدائية والثانوية وفي المناهج الدراسية للجامعات التي تدرّس مواد قانونية، وفي أكاديميات الشرطة، و صفوف التدريب المتخصص الموجه للمسؤولين ولا سيما المسؤولين المكلفون بإنفاذ القانون. وفي عام ٢٠١٧، أصدر رئيس الوزراء الخطة المعدة لتنفيذ مشروع إدماج مضامين حقوق الإنسان في نظام التعليم الوطني. ويرمي ذلك إلى إذكاء وعي التلاميذ والمعلمين والإدارة التربوية بحقوق الإنسان من أجل تحقيق الهدف المتمثل في قيام جميع المؤسسات التربوية في نظام التعليم الوطني بإدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في عملياتها بحلول عام ٢٠٢٥. وإضافة إلى ذلك، أُدرج تعميم مراعاة الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان في برامج التثقيف بالقوانين بما يشمل برنامج نشر القوانين والتثقيف بها للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

هاء - تنفيذ الالتزامات الدولية وتحقيق التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان

٢٨- صدّقت فييت نام منذ آخر استعراض على اتفاقيتين إضافيتين متعلقتين بحقوق الإنسان هما اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (شباط/فبراير ٢٠١٥). وبالتالي، أصبحت فييت نام عضواً في ٧ صكوك من أصل ٩ صكوك دولية رئيسية متعلقة بحقوق الإنسان، وما زالت تنظر في إمكانية انضمامها إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٢٩- وقدمت فييت نام منذ عام ٢٠١٤ التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التقرير الثاني والثالث والرابع في عام ٢٠١٤)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التقرير السابع والثامن في عام ٢٠١٥)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (التقرير الثالث والرابع والخامس والسادس في عام ٢٠١٧)، واتفاقية حقوق الطفل (التقرير الخامس والسادس في عام ٢٠١٨)، والتقارير الأولية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٨) واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (٢٠١٧). وتعترم فييت نام تقديم التقرير الوطني المتعلق بتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الربع الأخير من عام ٢٠١٨. وأعدت هذه التقارير الوطنية بمشاركة ومساهمة

الوكالات الحكومية المركزية والمحلية، والمنظمات الاجتماعية - السياسية، والرابطات المهنية، والخبراء الفئتينامين والدوليين، والمواطنين. ونُشرت أيضاً مشاريع التقارير على الإنترنت لإتاحتها للجمهور العام.

٣٠- وشاركت فييت نام بصورة نشطة في جلسات حوار مع هيئات المعاهدات ونظرت في توصياتها بجدية. وبناء على توصيات لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أقر رئيس الوزراء الخطط المتعلقة بتنفيذ توصيات اللجنة الأولى (٢٠١٤) واللجنة الثانية (٢٠١٧).

٣١- ومن أجل صون حقوق العمال، انضمت فييت نام، منذ أن أصبحت عضواً في منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٢، إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية البالغ عددها ٢١ اتفاقية بما فيها الاتفاقيات الخمس الرئيسية لمنظمة العمل الدولية وهي الاتفاقيات التي تحمل الأرقام ٢٩ و ١٠٠ و ١١١ و ١٣٨ و ١٨٢. ومنذ الاستعراض السابق، صدّقت فييت نام أيضاً على الاتفاقية رقم ١٨٧ المتعلقة بالإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين (٢٠١٤). ويُتوقع أن تنجز عملية النظر في الانضمام إلى الاتفاقية رقم ٩٨ والاتفاقية رقم ١٠٥ قبل نهاية عام ٢٠١٩. وستنظر فييت نام أيضاً حتى عام ٢٠٢٠ في إمكانية الانضمام إلى الاتفاقية رقم ٨٧. ويُفترض أن تستكمل فييت نام في عام ٢٠١٨ الوثائق اللازمة تمهيداً لانضمامها إلى الاتفاقية رقم ٨٨ المتعلقة بتنظيم إدارات التوظيف والاتفاقية رقم ١٥٩ المتعلقة بالتأهيل المهني والعمالة (المعوقون).

٣٢- وتولي فييت نام أهمية كبيرة للتعاون الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتشارك فييت نام بصورة مسؤولة في آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بما فيها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (٢٠١٤-٢٠١٦)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١٦-٢٠١٨)، والمجلس التنفيذي لليونسكو (٢٠١٥-٢٠١٩). وتشجّع فييت نام على اتباع نهج شامل فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتدعم الحوار والتعاون واحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولديها شتى المساهمات والمبادرات المعترف بها في هذه الهيئات.

٣٣- وتولي فييت نام أهمية كبيرة للتعاون والحوار مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهيئات المكلفة بالإجراءات الخاصة، بما يتفق مع ولايتها ومهامها ومع النظام الداخلي للجنة المعنية بحقوق الإنسان وبما يحترم روح الشفافية والفعالية والتوازن. وتشارك فييت نام مشاركة نشطة في حوارات تفاعلية مع هذه الآليات في ظل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. واستقبلت فييت نام بوجه خاص، منذ الاستعراض السابق، المقرر الخاص المعني بالحقوق الثقافية (٢٠١٣)، والمقرر الخاص المعني بالحرية الدينية (٢٠١٤)، والمقرر الخاص المعني بالحقوق في الحصول على الغذاء (٢٠١٧). وخلال هذه الزيارات، أحاط المقرر الخاص المعني بالحقوق بالجهود التي قامت بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وقدموا توصيات مفيدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في فييت نام.

٣٤- وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل فييت نام وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بصورة نشطة على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع أعمدة مجتمع الرابطة "الشامل للجميع والموجه للناس والمتنحور حولهم". وقد ساهمت فييت نام في اعتماد الرابطة لخطة العمل الإقليمية الرامية

إلى القضاء على العنف ضد النساء والأطفال (٢٠١٥)، وفي إجماع الرابطة على تعزيز وحماية حقوق العمال المهاجرين (٢٠١٧)، وفي الإعلان المشترك المتعلق بالمرأة والسلام والأمن (٢٠١٧)، وفي إتمام الخطة الرئيسية التمكينية للرابطة لعام ٢٠٢٥: تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٨)^(١٤).

٣٥- وصدّقت فييت نام على اتفاقية الرابطة بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال في عام ٢٠١٦، وانضمت إلى خطة عمل بوهول لمناهضة الاتجار بالبشر، وتشارك بصوة نشطة في عملية بالي وفي المبادرة الوزارية المنسقة لحوض نهر الميكونغ لمكافحة الاتجار بالبشر بغية منع الهجرة غير النظامية عبر الحدود والقضاء عليها. وإضافة إلى ذلك، وقعت فييت نام على اتفاقات ثنائية مع بلدان من قبيل الصين وتايلند وكمبوديا ولاوس لمنع الاتجار بالبشر عبر الحدود.

٣٦- وكانت فييت نام قد أقامت في أيار/مايو ٢٠١٨ علاقات مع ما يزيد عن ١٠٠٠ منظمة غير حكومية أجنبية، من بينها ٥٦٣ منظمة مسجلة بحكم اضطلاعها بأنشطة منتظمة في فييت نام. وساهمت أنشطة المنظمات غير الحكومية الأجنبية إيجاباً في الجهود الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية المبذولة في فييت نام.

ثالثاً- الإنجازات المحققة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف- الحقوق المدنية والسياسية

المساواة أمام القانون

٣٧- كُرست المساواة أمام القانون في الدستور وفي الوثائق القانونية ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، ينص القانون المدني لعام ٢٠١٥، في إطار المسائل المدنية، على ما يلي: "جميع الأفراد متساوون ولا يجوز التذرع بأي سبب لتبرير التمييز بينهم؛ ويحمي القانون بالتساوي حقوقهم الشخصية وحقوق الملكية العائدة إليهم" و"يتمتع جميع الأفراد بأهلية قانونية مدنية متساوية" (المادتان ٣ و ١٦). ويقضي القانون الجنائي لعام ٢٠١٥، الذي عُدل في عام ٢٠١٧، بتساوي جميع المجرمين أمام القانون (المادة ٣). وينص قانون الإجراءات الجنائية لعام ٢٠١٥ على ضرورة اتخاذ الإجراءات الجنائية وفقاً لمبدأ تساوي جميع الأفراد أمام القانون (المادة ٩). وينص قانون الإجراءات المدنية لعام ٢٠١٥ (المادة ٨) وقانون الإجراءات الإدارية لعام ٢٠١٥ (المادة ١٧) على تساوي جميع الأفراد أمام القانون في إجراءات المحاكم المدنية أو الإدارية، وعلى تساوي جميع المنظمات والكيانات والأفراد في ممارستهم لحقوقهم والتزاماتهم أمام المحكمة.

٣٨- وقام القانون الجنائي لعام ٢٠١٥ بتعديل وإضافة عدد من المبادئ الأساسية المتعلقة بالإجراءات الجنائية، ومن بينها افتراض البراءة، وقاعدة عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين، وضمان المحاكمة الحضورية في الدعاوى. ويجري أيضاً تعديل القانون من أجل ضمان الحق في الاستعانة بمحام بشكل أفضل، وذلك مثلاً من خلال توسيع قاعدة محامي الدفاع لتشمل أيضاً مقدمي المساعدة القانونية الذين يمكنهم توفير خدمات مجانية للمستفيدين من السياسات الاجتماعية، وزيادة عدد القضايا التي تقتضي من هيئات الادعاء دعوة محامين

للدفاع، وضمن اطلاق محامي الدفاع على ملاسبات القضية في الوقت المناسب، ووضع أحكام قانونية إضافية بشأن حق الأشخاص المحتجزين والمتهمين والمدعى عليهم في أن يقدموا الشهادات، أو ألا يقدموا الشهادات التي تكون ضدهم، أو ألا يرغموا بالقوة على الاعتراف.

٣٩- ويتحلى القضاة والمحلفون من أفراد الشعب بالاستقلالية في الفصل في الدعاوى القضائية وفي تسوية المنازعات شريطة الامتثال للقانون لا غير. وجميع الأشخاص متساوون أمام القانون، ولا يجوز اعتبار أيّ كان مذنباً ومعاقبته إلا بعد دخول حكم صادر عن المحكمة حيز النفاذ القانوني. وتُنشر أحكام المحاكم وقراراتها، أيّاً كان مستواها، في بوابة المعلومات الرقمية للمحكمة. ويجري أيضاً طبع قرارات النقض الصادرة عن محكمة الشعب العليا ونشرها على هذه البوابة. وتنظم قوانين الإجراءات القائمة والقرار رقم 03/2015/NQ-HDTP الصادر عن مجلس قضاة محكمة الشعب العليا عملية اختيار وتطبيق السوابق القضائية في إجراءات المحكمة. ويُعتبر تطبيق السوابق القضائية في فييت نام خطوة جديدة تساهم في التطبيق الموحد والمرن للقوانين. وصدرت حتى الآن ١٦ سابقة قضائية عن محكمة الشعب العليا. وتكفل أيضاً القوانين الفيتنامية استقلالية الادعاء؛ فقد جاء في المادة ١٠٩ من دستور عام ٢٠١٣ أنه "عند ممارسة سلطة الادعاء ومراقبة الأنشطة القضائية، على المدعين العامين إطاعة القانون"، وتنص المادة ٨٣ من قانون عام ٢٠١٤ بشأن تنظيم الادعاء العام الشعبي على أن "يطبع المدعون العامون القانون وتجري مساءلتهم أمام القانون عن سلوكهم وقراراتهم عند ممارسة سلطة الادعاء التي يتحلون بها، وأثناء مداوالات المحكمة، وخلال مراقبة الأنشطة القضائية".

٤٠- وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، شارك محامون فيتناميون في ٤٣ ٧٣٨ قضية جنائية، بما فيها ١٨ ٧٤٩ قضية مسندة إليهم و٩٨٩ ٢٤ قضية مرفوعة بناء على طلب وكلاء؛ و٣٦ ٢٨٠ قضية مدنية؛ و٥٦٠ ٤١ قضية قدموا فيها المشورة في مسائل متعلقة بالاقتصاد والأعمال والتجارة؛ و٦٨٧ ٢ قضية إدارية؛ و٨٢٨ ١ قضية متعلقة بالعمل؛ وقدموا الدعم القانوني المجاني في أكثر من ١١٠ ٥٩٢ قضية. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، ومن أجل دعم الأقليات الأثنية الفقيرة في المناطق التي تعاني من أوضاع اجتماعية - اقتصادية صعبة للغاية، والفئات الاجتماعية الأخرى على النحو المحدد في قانون المساعدة القانونية، تناولت المراكز الوطنية للمعونة القانونية في جميع أنحاء البلد ٧٥٩ ٤٧٠ قضية، وشاركت مباشرة في ٤٢٩ ٥٥ قضية كانت قيد المحاكمة. وفي جميع القضايا الجنائية التي ينص فيها القانون على الاستعانة بمحام للدفاع، جرى تعيين محامين أو أشخاص من مقدمي المعونة القانونية ليشاركوا في القضية.

الحق في الحياة، واحترام الكرامة الإنسانية، واحترام الحرمة الجسدية

٤١- لقد جاء في دستور عام ٢٠١٣ ما يلي: "لكل شخص الحق في الحياة. والحياة البشرية محمية بموجب القانون. ولا يجوز حرمان أي شخص من الحياة بصورة غير قانونية" (المادة ١٩) و"يحق لكل فرد في الحرمة الشخصية وفي أن يحافظ قانوناً على صحته وشرفه وكرامته، ويحظى كل فرد بالحماية من التعذيب أو العنف أو الإكراه أو العقاب الجسدي أو أي شكل من أشكال المعاملة المضرة بجسده وصحته وأي فعل يمس الشرف أو الكرامة" (المادة ٢٠). كما ينص القانون المدني المعدل لعام ٢٠١٥ على حق الأفراد في الحياة، وحقهم في الحياة الآمنة وفي سلامة الصحة والجسد (المادة ٣٣)، وحقهم في حماية الشرف والكرامة والمكانة (المادة ٣٤).

٤٢- ويُعتبر انتهاك الحق في الحياة إحدى أخطر الجرائم، ويعاقب عليها القانون عقاباً صارماً. ويخصص القانون الجنائي لعام ٢٠١٥ الفصل الرابع عشر^(١٥) لتحديد العقوبات المتعلقة بجرائم المس بالحياة والصحة والكرامة والشرف. وتحدد المادة ١٥٧ العقوبات المفروضة في حال توقيف أو اختطاف أو حجز أفراد بما يخالف القانون، ويشمل ذلك ما يلي: (١) التوقيف أو الاختطاف أو الحجز غير القانوني الذي أدى إلى وفاة أو انتحار الشخص المعني؛ و(٢) تعذيب المحتجز أو معاملته معاملة قاسية أو لإنسانية أو مهينة؛ و(٣) التسبب بأضرار صحية أو اضطراب عقلي للمحتجز (بين ٣١ في المائة و ٦٠ في المائة أو ٦١ في المائة وما فوق). وتحدد المادة ٣٧٣ العقوبات المنزلة بمن يمارس التعذيب؛ وتحدد المادة ٣٧٤ العقوبات المنزلة بمن يمارس الإكراه لانتزاع الشهادات.

٤٣- وتحتفظ فييت نام بعقوبة الإعدام؛ ولكنها لا تطبق إلا على أخطر الجرائم. ووفقاً للقانون الجنائي لعام ٢٠١٥، لم تعد عقوبة الإعدام تطبق على ثمانية جرائم إضافية ولا يجوز فرضها على الجناة دون سن الثامنة عشرة، والحوامل، والنساء اللواتي يرضعن أطفالاً تقل أعمارهم عن ٣٦ شهراً، والأشخاص الذين يزيد عمرهم عن ٧٥ عاماً في وقت ارتكاب الجريمة أو إجراء المحاكمة. وإضافة إلى ذلك، هناك قضايا لم تطبق فيها أحكام الإعدام الصادرة سابقاً أو جرى تخفيضها إلى السجن المؤبد بفعل ارتباطها بحوامل ونساء يرضعن أطفالاً تقل أعمارهم عن ٣٦ شهراً وأشخاص يزيد عمرهم عن ٧٥ عاماً؛ وأشخاص حكم عليهم بالإعدام بتهمة الاختلاس والرشوة وقاموا طوعاً بإرجاع ثلاثة أرباع المبالغ المختلسة على الأقل وتعاونوا بصورة نشطة مع السلطات المختصة في تحقيقات أخرى أو كَفَرُوا عن ذنبهم بدرجة كبيرة.

الحق في حرية التنقل

٤٤- ينص الدستور على الحق في حرية التنقل الذي يؤكد القانون المدني، وقانون الجنسية، وقانون الاستثمار، وغيرها من الوثائق القانونية الأخرى ذات الصلة. ووقعت فييت نام على مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة أو انضمت إليها، فضلاً عن معاهدات واتفاقيات ثنائية مع بلدان وأقاليم أخرى بشأن إعفاء مواطنيها من تأشيرة الدخول.

٤٥- وتتبع فييت نام سياسة ثابتة فيما يخص ضمان الهجرة القانونية والأمنة والنظامية، ومنع الهجرة غير القانونية، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين أثناء عملية الهجرة برومتها. وفي الوقت الحالي، هناك نحو ٥٠٠.٠٠٠ عامل فييتنامي يعملون خارج البلد. وفي عام ٢٠١٧، غادر ٥٧١ ١٣٤ عاملاً البلد طلباً للعمل، مما يمثل زيادة بنسبة ٦,٦٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. والطلاب الفيتناميون الذين يدرسون في الخارج موجودون في ٥٠ بلداً. وعدد قليل من المواطنين الفيتناميين عبروا الحدود بصورة غير قانونية أو يقطنون في بلدان أجنبية بصورة غير قانونية لأغراض اقتصادية. ودأبت فييت نام على التعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية في هذا المجال، وهي مستعدة لإعادة هؤلاء الأشخاص إلى الوطن وتقديم الدعم لإعادة إدماجهم.

٤٦- ومن أجل تيسير الهجرة، وقعت فييت نام على اتفاقيات واتفاقيات مع ٨٤ بلداً بشأن الإعفاء من تأشيرات الدخول، وأعفت من جانب واحد مواطني ١٣ بلداً وموظفي أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا من تأشيرة الدخول؛ وأعفت أفراد طاقم الطائرات التابعين لثمانية عشر

بلداً وإقليمياً من تأشيرة الدخول وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل؛ وقامت بتجربة منح الأجانب تأشيرة الدخول إلى فييت نام عبر الإنترنت، وما إلى ذلك.

حرية الدين والمعتقد

٤٧- فييت نام بلد متعدد الأديان والمعتقدات، ويعتقد ٩٥ في المائة من مواطنيها معتقدات دينية. وحرية الدين والمعتقد مكرسة في دستور عام ٢٠١٣. وعلى وجه الخصوص، أتاح اعتماد قانون المعتقدات والأديان في عام ٢٠١٦ والمرسومين المتعلقين بتنفيذ هذا القانون إنشاء إطار قانوني متين لضمان حرية الدين والمعتقد لجميع المواطنين بشكل أفضل. وينص قانون المعتقدات والأديان لعام ٢٠١٦ للمرة الأولى على أن المنظمات الدينية كيانات قانونية غير تجارية، ويقلص الفترة التي يجب أن تمارس فيها المنظمة الدينية أنشطتها الدينية بلا انقطاع كي تحظى بالاعتراف من ٢٣ سنة إلى ٥ سنوات، ويعدّل مجموعة كبيرة من الإجراءات^(١٦)، من التسجيل/الترخيص والاقتراح/الموافقة إلى الإخطار المسبق المرسل إلى السلطات، ويعدّل سلطة الموافقة على الأحداث الدينية الكبرى التي تنظمها الهيئات الدينية من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية. وإضافة إلى ذلك، يحدد القانون الجنائي لعام ٢٠١٥ العقوبات المفروضة لجريمة "انتهاك حرية الآخرين في الدين والمعتقد" (المادة ١٦٤).

٤٨- وتتعايش المجموعات الدينية الفيتنامية في وئام ضمن الطوائف الإثنية الفيتنامية. وتعترف الحكومة اليوم بالوضع القانوني لاثنتين وأربعين منظمة منتسبة إلى ١٥ ديناً. وفي عام ٢٠١٦، حظي المجلس التمثيلي لكنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة باعتراف رسمي ومنحت الطائفة البوذية هيو - نغيا - تا - لون ترخيصاً لإجراء الأنشطة الدينية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، مُنحت كنيسة الإنجيل الكامل في فييت نام ترخيصاً لإجراء الأنشطة، بينما تقدمت منظمات بروتستانتيتان أخريان بطلب للتسجيل. وعلاوة على ذلك، تستطيع آلاف الطوائف البروتستانتية ممارسة شعائرها الدينية في أماكن قانونية. وتوجد في فييت نام ٦٠ مؤسسة تربوية دينية مرتبطة بالبوذية، والكاثوليكية، والبروتستانتية، والبوذية هوا - هوا. وأنشئت ٥ مؤسسات تربوية دينية جديدة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧^(١٧).

٤٩- وفي عام ٢٠١٧، كانت ٧ ١٠٢ من المنظمات والمؤسسات الدينية تستخدم ما مجموعه ١٤ ٨٥٠ هكتاراً من مساحة الأرض. ومنحت مدينة هو شي مين ٧ ٥٠٠ متر مربع من الأراضي لكنيسة فييت نام الإنجيلية (في الجنوب) من أجل تشييد معهد الدراسات التوراتية واللاهوتية. ومنحت محافظة توا - تيين - هو ٢٠ هكتاراً لأكاديمية فييت نام البوذية. والمنظمات الدينية ناشطة في مجال العمل الاجتماعي، فقد أنشأت أكثر من ٤٥٠ مرفقاً لتقديم الرعاية الصحية، و ٢٧٠ دور حضانة، و ١ ٠٠٠ مرفق لتقديم الرعاية للأطفال، ووفرت الدعم إلى ١١ ٨٠٠ مستفيد من الضمان الاجتماعي.

٥٠- وتسمح الدولة للمنظمات الدينية بإنتاج ونشر النصوص الدينية وغيرها من المواد الدينية. ومنذ الاستعراض السابق، نُشر ما يزيد على ٣ ٠٠٠ منشور ديني، مع ١٠ ملايين نسخة ورقية وملايين النسخ الأخرى في شكل أقراص مدمجة وأقراص فيديو رقمية بعدة لغات؛ وهناك ١٢ صحيفة ومجلة دينية قيد التداول؛ ولغالبية المنظمات الدينية موقعها الشبكي. وقد ازدهرت أنشطة التبادل والتعاون الدولية التي يجريها الأشخاص الدينيون والمنظمات الدينية.

واستضافت فييت نام العديد من الاحتفالات الدينية المهمة مثل اليوم الدولي لفييساك (٢٠١٤) والذكرى السنوية الخمسمائة للإصلاح البروتستانتي (٢٠١٧).

٥١- وتجري حماية حرية الأقليات الإثنية في المعتقد والدين على النحو الواجب. وقد استهلت منظمة سانغا البوذية في فييت نام، بمساعدة الدولة، بناء أكاديمية بوذية كمير تيرافادا في مدينة كان - تو في عام ٢٠١٧. وفي الهضاب الوسطى ومحافظة بين - بووك، تمارس ٣٣ منظمة وطائفة بروتستانتية شعائرها الدينية في ٣٠٤ فروع كنسية وما يزيد عن ١ ٣٠٠ مكان عبادة. وفي المنطقة الشمالية الغربية، كان هناك ٦٩٣ طائفة بروتستانتية و٨ طوائف شعبية في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الأنشطة الدينية المسجلة التي يقوم بها أعضاء الأقليات الإثنية المنتسبة لكنيسة فييت نام المعمدانية، وكنيسة فييت نام اللوثرية، وحركة التبشير بالإنجيل في فييت نام، وكنيسة فييت نام الإنجيلية. وتقوم الدولة أيضاً بدعم أقليات الشام الإثنية على ترميم مواقعها الدينية.

الحق في حرية التعبير والتجمع وفي حرية الصحافة

٥٢- ينص دستور عام ٢٠١٣ على أنه "يحق للمواطنين التمتع بالحق في حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع والتظاهر"^(١٨). ويقنن قانون الصحافة المعدل لعام ٢٠١٦ حرية الصحافة وحرية التعبير المكفولتين للمواطن؛ ويؤكد الحق في الإبداع الصحفي، وتوفير المعلومات، والحصول عليها، فضلاً عن الحق في تقديم الانتقادات والمقترحات والشكاوى والادعاءات إلى الصحافة. وأضاف أيضاً أحكاماً بشأن الأنشطة المتصلة بالصحافة تقضي بالسماح للكيانات والأفراد الحائزين على الترخيص المهني المناسب بالمشاركة في جميع مراحل العمل الصحفي. ويؤكد قانون الصحافة المعدل لعام ٢٠١٦ وقانون النشر لعام ٢٠١٢ مبدأ الإحجام عن فرض الرقابة السابقة لعملية النشر أو البث. ويقنن القانون المتعلق بالحصول على المعلومات لعام ٢٠١٦ مسؤولية الوكالات الحكومية في توفير المعلومات للجمهور العام من خلال بوابتها الرقمية والصحافة ووسائل الإعلام والقنوات الأخرى، أو توفير المعلومات عند الطلب. وفضلاً عن ذلك، يحدد القانون الجنائي لعام ٢٠١٥ العقوبات المفروضة لارتكاب جرائم "انتهاك حرية التكلم، وحرية الصحافة، والحق في الحصول على المعلومات، وحق المواطن في المشاركة في المظاهرات".

٥٣- وما انفكت الصحافة تتطور، وهي تشكل منبراً يتيح للمنظمات الاجتماعية والجمهور العام خوض النقاشات، وتحمي حقوق المواطنين ومصالح المجتمع. وتؤدي أيضاً دوراً داعماً لإنفاذ القوانين وتنفيذ السياسات. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، كانت لفييت نام ٨٥٧ وكالة أنباء (وهو عدد أعلى من العدد المذكور في الجولة الثانية بمقدار ٤٥ وكالة) مع ١ ١١٩ منشوراً (مقابل ١ ٠٨٤ منشوراً في عام ٢٠١٣)؛ و ١ ١٥٠ موقعاً شبيكياً للمعلومات مرخصاً من وزارة المعلومات والاتصالات^(١٩). ويصل عدد الصحف المتداولة سنوياً إلى ٦٥٠ مليون نسخة. وتصدر اليوم في فييت نام ١٩٥ صحيفة ومجلة إلكترونية؛ وهناك ٦٧ محطة إذاعية وتلفزيونية على الصعيدين المركزي والمحلي تبث ١٨٢ قناة ووكالة أنباء واحدة. ويوجد ١٨ ٠٠٠ صحفي مرخص لهم بمزاولة المهنة و ٥ ٠٠٠ مراسل صحفي؛ و ٦٠ ناشراً مع العلم أن عدد منشوراتهم يزيد بنسبة ٥-١٠ في المائة سنوياً في المتوسط. وتغطي إذاعة صوت فييت نام ٩٧,٥ في المائة من الأراضي الفييتنامية. وتصل إشارات تلفزيون فييت نام إلى ٩٠ في المائة من الأسر، وتبث

عبر الأقمار الصناعية بحيث تصل إلى عدة مواقع دولية. وهناك ٩١ قناة تصل بالكابل والإنترنت والأقمار الصناعية تتطلب دفع اشتراك لمشاهدتها، بما فيها ٥٨ قناة أجنبية (مقابل ٤٠ قناة في عام ٢٠١٧ وأقل من ٣٠ قناة في عام ٢٠١٣). ولدى ٢٠ وكالة أنباء أجنبية مراسلون مقيمون في فييت نام.

٥٤- وفسح النمو السريع للإنترنت المجال أمام الناس للوصول بشكل أفضل إلى المعلومات وساعد على تحفيز التنمية الثقافية والاجتماعية - الاقتصادية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت نسبة الأسر الفيتنامية التي يمكنها الوصول إلى الإنترنت تبلغ ٢٨,٣٥ في المائة؛ وكان عدد مستخدمي الإنترنت قد زاد من ٣٠,٨ مليون مستخدم في عام ٢٠١٣ إلى نحو ٥٠ مليون مستخدم (٥٤ في المائة من السكان مقابل ٣٠,٨ مليون في عام ٢٠١٣). ويوجد في فييت نام حوالي ٥٨ مليون حساب فيسبوك مستخدم بصورة نشطة.

٥٥- وينص دستور عام ٢٠١٣ على حرية تكوين الجمعيات. وفي عام ٢٠١٧، كان هناك ما يربو على ١٢٥ ٦٨ جمعية في فييت نام، بما فيها المنظمات والجمعيات المعنية بشؤون الشباب والنساء والعمّال والمزارعين والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، والمؤسسات الخيرية، والجمعيات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا، والرابطة المهنية، والمنظمات غير الحكومية^(٢٠). وتقوم فييت نام حالياً بصياغة قانون الجمعيات وفي حوزتها العديد من المشاريع المعدّة التي سيجري التشاور بشأنها قبل عرض مشروع القانون على الجمعية الوطنية.

حقوق المحتجزين والسجناء

٥٦- ينص قانون إنفاذ التدابير السالبة للحرية والاحتجاز المؤقت على حق الأفراد المحتجزين مؤقتاً والمحرومين من الحرية في حماية أرواحهم وأجسادهم وممتلكاتهم وفي احترام شرفهم وكرامتهم؛ وعلى حقهم في الحصول على الغذاء والمسكن والملبس والأغراض الشخصية والرعاية الصحية والأنشطة الثقافية، وفي تلقي الرسائل والهدايا والكتب والصحف والوثائق الأخرى؛ وفي الالتقاء بأهاليهم، ومحامي الدفاع، والزوار الآتين من القنصلية، وممثلهم القانوني للقيام بمعاملات مدنية؛ وفي تقديم الشكاوى أو الاستنكار، والحصول على تعويض في حال احتجازهم بصورة غير قانونية، وغيرها من حقوق المواطنين (المادة ٨). وقد صُممت الزنانات التي يحتجز فيها الأشخاص ويجرمون من حرّيتهم بما يضمن كمية كافية من الضوء للحفاظ على صحة المحتجزين، كما تستوفي المعايير المحددة لنظافة المحيط والسلامة من الحرائق، وهي مناسبة نظراً إلى الخصوصيات المناخية للمنطقة واحتياجات إدارة السجون (المادة ١٤)^(٢١).

٥٧- كما يمنع هذا القانون منعاً باتاً أعمال التعذيب والإكراه؛ والمعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة؛ أو أي شكل من أشكال المعاملة التي تنتهك الحقوق والمصالح المشروعة للأشخاص المحتجزين مؤقتاً أو المحرومين من حرّيتهم^(٢٢)؛ والاحتجاز غير القانوني، والإفراج عن المحتجزين بصورة غير قانونية، والانتهاكات الأخرى المتعلقة بإدارة شؤون المحتجزين؛ ويحظر الأعمال التي تعيق ممارسة المحتجزين لحقهم في الالتقاء بأهاليهم، وحقهم في الدفاع عن أنفسهم، وفي الحصول على المساعدة القانونية، وفي تلقي الزيارات من القنصلية، وحقهم في تقديم الشكاوى أو الادعاءات، أو غيرها من حقوق الإنسان والحقوق المدنية المحددة في القواعد المعمول بها؛ ويحظر أعمال التنظيم أو الاستفزاز أو التلاعب أو الإقناع أو التأثير أو التحريض

أو الإخفاء أو الإكراه التي تؤدي بالآخرين إلى خرق القانون أو الانتقام أو المس بجمية وصحة وشرف وكرامة وممتلكات الآخرين المحتجزين احتجازاً مؤقتاً (المادة ٨). ويجوز أن تُحتجز في زنانات منفصلة النساء الحوامل أو اللواتي يرضعن أطفالاً تقل أعمارهم عن ٣٦ شهراً، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية، والأشخاص المصابون بأمراض معدية، والأشخاص الذين تبدو عليهم أعراض المرض العقلي وفقدان الإدراك أو عدم التحكم بالسلوك والذين لم يجر تشخيصهم أو ينتظرون تشخيصاً أو ينتظرون نقلهم إلى مرفق لتلقي العلاج، أو الأشخاص الذين حكم عليهم بالإعدام.

٥٨- وتلتزم السلطات المختصة في مراكز الاحتجاز بالقواعد المذكورة أعلاه التزاماً صارماً، وتولي اهتماماً كبيراً لأنشطة التثقيف وتقديم المشورة والتدريب المهني الموفرة للسجناء. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نظمت السجون ١ ٩٩٩ درساً لمحو الأمية من أجل ٢٥ ٩٦٩ سجيناً. وتتاح للسجناء أنشطة منظمة مناسبة لجنسهم وسنهم وحالتهم الصحية؛ ويتلقون التدريب المهني والتوجيه؛ ويحق لهم الحصول على أوقات للراحة أيام الأحاد وفي العطل وفقاً للقواعد المعمول بها. وتُمنح النساء المجرمات اللواتي يرضعن أطفالاً تقل أعمارهم عن ٣٦ شهراً أوقاتاً لرعاية أطفالهن؛ وتساعد السجون على توفير خدمات الرعاية لهؤلاء الأطفال في دور الحضانة الواقعة خارج أماكن الاحتجاز (٧٧٨ طفلاً). ويُحتجز السجناء القاصرون في أماكن خاصة وتوفّر لهم برامج تعليمية منتظمة، ودورات تدريبية بشأن مهارات الحياة، وإرشاد نفسي، وتدريب مهني (١٢٩ برنامجاً تعليمياً منتظماً من أجل ١ ٥٣٥ سجيناً). وفي الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أجرت السجون ٤٥١ ١٥٣ فحصاً وعلاجاً طبيياً من أجل ٩١٧ ٣٥١ سجيناً، ووفرت ٣٧ ٧٩٨ جلسة للتشخيص والعلاج في المستشفى من أجل ٨٢٢ ٣٣ سجيناً. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أصدرت السلطات إفادات عمل من أجل ٤٤٩ ٢٠ سجيناً ووفرت التدريب المهني إلى ٣٩٦ ٢١١ سجيناً.

باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، والرعاية الاجتماعية

٥٩- أثمرت الجهود التي بذلتها فييت نام لتعزيز التنمية المستدامة عن نتائج إيجابية في مجالي التنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية. وحافظت فييت نام على معدل النمو الذي سجله إجمالي الناتج المحلي والذي بلغ ٦,٦٨ في المائة و ٦,٢١ في المائة و ٦,٨١ في المائة في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي. وفي عام ٢٠١٧، كان هناك ٣٠٧ ١٥٣ شركات قد سُجلت حديثاً أو تستأنف عملياتها؛ ووظفت الشركات المسجلة حديثاً ٣٢١ ١٦١ شخصاً. وفي العام نفسه، ساعد البرنامج الوطني المحدد الهدف للحد من الفقر على نحو مستدام في نشر النماذج المعدّة للحد من الفقر في جميع أنحاء البلد، مما رفع دخل الأسر الفقيرة بنسبة تتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ في المائة. وانخفضت معدلات الفقر المرتبط بمستوى الدخل انخفاضاً شديداً في الفترة ١٩٩٨-٢٠١٦. وتدنت معدلات الفقر من ٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٦؛ وكذلك معدلات الفقر المتعدد الأبعاد التي انتقلت من ٩,٨٨ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ و ٧,٦٩ في المائة في عام ٢٠١٧ (٢٣).

٦٠- ونُفذت في جميع أنحاء البلد سياسات متعلقة بالرعاية الاجتماعية، وحققت نتائج واعدة. وزادت نسبة السكان المنتفعين بالتأمين الصحي من ٧٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٨٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٧ (٧٨,٢ مليون شخص). وفي عام ٢٠١٦، وصلت نسبة الفقراء وأشباه الفقراء الحاصلين على التأمين الصحي إلى ٧٧ في المائة. وقد زاد بصورة ثابتة عدد المستفيدين من الإعانات الاجتماعية الشهرية والحاصلين على بطاقة تأمين صحي (٢ ٥٠٦ ٧٠٥ مستفيدين في عام ٢٠١٣؛ و٢ ٢٢٣ ٥٤٠ مستفيداً في عام ٢٠١٤؛ و٢ ٦٤٣ ٧٢٥ مستفيداً في عام ٢٠١٥؛ و٢ ٧٢٣ ٠٣٦ مستفيداً في عام ٢٠١٦) وكان من بينهم ٤٢ ٤٣٤ طفلاً في حالة عسر شديد؛ و١ ٦١٧ ٣٦٧ من المسنين؛ و١ ٠٠٦ ٩٢٣ من الأشخاص ذوي الإعاقة؛ و١٧٢ ٨٤٤ من الأشخاص الآخرين بمن فيهم الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوالدان الوحيدان الفقيران.

٦١- وحققت برامج التنمية الريفية نتائج إيجابية، بما فيها السياسات الداعمة لتطوير التكنولوجيات المتقدمة والزراعة النظيفة. وتحسّن دخل سكان الأرياف ومستوى معيشتهم؛ وزاد متوسط الدخل الفردي في المناطق الريفية من ١٨,٦ مليون دونغ فييتنامي في عام ٢٠١٢ إلى ٣٢ مليون دونغ فييتنامي في عام ٢٠١٧. كما إن الإنتاجية في مجال الزراعة والغابات ومصائد الأحياء المائية تزداد مع الوقت بصورة ثابتة. وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦، زادت إنتاجية الفرد ٤,٥ مرات، منتقلة من ٧,٥ مليون دونغ فييتنامي في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٢,٩ مليون دونغ فييتنامي في عام ٢٠١٦. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان ٩٩,٤ في المائة من مجموع البلديات في البلد تتحلّى بطرق مؤدية إلى وسطها يمكن سلكها بالسيارة، بما في ذلك المرتفعات والأراضي الوعرة. وتغطي شبكة الكهرباء الوطنية ١٠٠ في المائة من مجموع البلديات ٩٧,٨ في المائة من مجموع القرى؛ وتوجد في ٩٩,٧ في المائة من مجموع البلديات مدارس ابتدائية ودور حضانة؛ وتتحلّى ٩٩,٥ في المائة من مجموع البلديات بمستوصفات محلية؛ وتوجد أسواق في ٦٠,٨ في المائة من مجموع البلديات؛ وتوجد مرافق ثقافية محلية في ٥٨,٦ في المائة من مجموع البلديات.

تعزيز العمالة

٦٢- في عام ٢٠١٧، حصل نحو ١ ٦٤١ ٠٠٠ عامل على وظائف (مما يمثل زيادة بنسبة ١,٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦) ومن بينهم ١ ٥٠٥ ٠٠٠ عامل استُخدموا في الخدمة المنزلية بينما بقيت نسبة البطالة منخفضة (بين ٢,١ في المائة و٢,٣ في المائة). واستمرت عملية منح القروض التي يتولاها الصندوق الوطني للعمالة في إثبات دورها الفعال في دعم إيجاد فرص العمل، ولا سيما من أجل العمال المحرومين. وفي عام ٢٠١٧، ساعد الصندوق على توفير العمل لنحو ١١٠ ٠٠٠ عامل. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨، قدم الصندوق المساعدة إلى ما يزيد عن ٨٤ ٠٠٠ عامل، من بينهم ٦١ ٠٠٠ امرأة، و١ ١٠٧ من الأشخاص ذوي الإعاقة، و٤ ٥٠٢ من الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الإثنية. وتواصل ارتفاع عدد المشاركين في برامج تأمين البطالة، منتقلاً من ٩ ٢١٩ ٧٥٣ شخصاً في عام ٢٠١٤ إلى ١١ ٩٥٤ ٧٤٠ شخصاً في عام ٢٠١٧.

إمدادات المياه النظيفة

٦٣- ازدادت بصورة ثابتة نسبة الأسر التي يمكنها الوصول إلى المياه النظيفة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٦، فبلغت ٩٣,٤ في المائة على الصعيد الوطني و٩٩ في المائة في المناطق الحضرية. وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦، ازدادت إمكانية الحصول على المياه النظيفة بنسبة ٢,٩ في المائة فانتقلت من ٩٠,٥ في المائة إلى ٩٣,٤ في المائة. وقد غيرت فييت نام النهج الذي تتبعه فتحوّلت إدارتها للموارد المائية من إدارة قائمة على قطاع واحد إلى إدارة متكاملة مشتركة بين عدة قطاعات، من خلال اقتراح إنشاء ست لجان معنية بالأحواض النهرية وتنفيذ أنشطة تعاونية بصورة فعالة مع لجان نهر ميكونغ الوطنية الخاصة بأعضاء لجنة حوض نهر ميكونغ. وفيما يخص الأراضي الرطبة، صنفت ٨ مناطق كمواقع مشمولة باتفاقية رامسار، ويعتزم إدراج ٤٥ منطقة ضمن مناطق حفظ المياه الداخلية؛ ويعتزم تحويل ٤٧ منطقة من الأراضي الرطبة إلى محميات؛ وعينت اليونسكو ٩ مناطق مهمة ضمن محميات المحيط الحيوي؛ وتوجد ٣ مواقع من مواقع التراث العالمي الطبيعي و٦ حدائق من الحدائق التراثية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

الرعاية الصحية، والتعليم، وتوفير السكن للفقراء

٦٤- حققت فييت نام العديد من النتائج الإيجابية فيما يخص الحفاظ على صحة السكان. وانخفض معدل الأطفال دون سن الخامسة الذين يعتبرون قصيري القامة بالنسبة إلى عمرهم من ١٤,١ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٥، كانت فييت نام قد بلغت الأهداف الإنمائية للألفية على صعيد معدل الوفيات النفاسية الذي انخفض بنسبة ثلاثة أرباع مقارنة بعام ١٩٩٠. وتدنى أيضاً معدل وفيات الرضع إلى ١٤,٧ في المائة للرضع الذين تقل أعمارهم عن السنة و٢٢,١ في المائة للأطفال دون سن الخامسة. وقد سُجل انخفاض سريع ومطرد في نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ومن نقص الوزن والذين تقل أعمارهم عن الخمس سنوات لتصل إلى ١٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٦. وانخفضت حالات الإصابة الجديدة بالسلّ من ١٠٠.٠٠٠/٣٧٥ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٠.٠٠٠/١٨٧ في عام ٢٠١٥.

٦٥- ولا يزال ضمان الحق في التعليم إحدى الأولويات الأولى لاستراتيجية التنمية. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الميزانية، ما زالت فييت نام تخصص ٢٠ في المائة من إنفاقها الحكومي على التعليم. ومنذ عام ٢٠١٤، أصدرت الحكومة المرسوم رقم 20/2014/ND-CP بشأن التعليم للجميع ومحو الأمية، والعديد من الوثائق المهمة الأخرى^(٢٤).

٦٦- وبفضل هذه الجهود، تمكنت المدن والبلديات الثلاث والستون جميعها من توفير التعليم قبل المدرسي لجميع الأطفال في سن الخامسة والتعليم الابتدائي للجميع. وتبلغ في الوقت الراهن نسبة المستوى الأول من محو الأمية للفتتين العمريتين ١٥-٣٥ سنة و١٥-٦٠ سنة ٩٧,٩٢ في المائة و٩٧,٣٥ في المائة على التوالي. وخلال العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، كان هناك ٢٩٩ ٠٢٥ ٢٣ تلميذاً في عموم البلد ومن بينهم ٥,٣ مليون طفل في مرحلة ما قبل المدرسة و٨ ملايين تلميذ في المرحلة الابتدائية، و٥,٤ مليون تلميذ في المرحلة الإعدادية، و٢,٥ مليون تلميذ في المدارس الثانوية، و١,٨ مليون طالب في الكليات والجامعات.

٦٧- وهناك ٢٣٥ جامعة و٩٧٤ مؤسسة للتعليم المهني، بما في ذلك ٣٨٨ كلية و٥٥١ مدرسة مهنية متوسطة، و١٠٣٥ مركزاً للتعليم المتواصل. وفي عام ٢٠١٧ وحده، بلغ عدد الأشخاص الملتحقين ٢,٢ مليون شخص، بمن فيهم ٥٤٠.٠٠٠ طالب في الكليات والمدارس المهنية، و١٦٦٠.٠٠٠ متدرب يتبعون تدريباً أساسياً وتدريباً ثانياً عن ثلاثة أشهر؛ ووفرت المساعدة في مجال التدريب المهني لما يبلغ ٢٠.٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة و٦٠٠.٠٠٠ ريفي.

٦٨- وأعطيت دفعة قوية لسياسات دعم إسكان الفقراء. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، تلقى ما يزيد عن ٥٧٠.٠٠٠ أسرة فقيرة في المناطق الريفية دعماً في مجال السكن؛ ووفرت المساعدة لما يزيد عن ١٤.٠٠٠ أسرة فقيرة في المنطقة الوسطى من فييت نام من أجل بناء المنازل المقاومة للعواصف والفيضانات؛ وأنجز ٩٨٢ مشروعاً من أجل ١٩٠.٨٤١ أسرة في إطار برنامج بناء المجمعات السكنية والمباني في المناطق المتأثرة بالفيضانات الواقعة في دلتا نهر ميكونغ؛ وجرى الانتهاء من ١٠٠ مشروع لإسكان العمال (٤١.٠٠٠ شقة) ويجري حالياً استكمال ٧٢ مشروعاً آخر (٨٨.٠٠٠ شقة)؛ وأنهى ٨٩ مشروعاً من أصل ٩٥ مشروعاً لإسكان ٢٢٠.٠٠٠ طالب وباتت المساكن جاهزة للاستخدام، بينما تُستكمل المشاريع المتبقية؛ وأنهى ٨٤ مشروعاً (٣٣.٧٠٠ شقة) من أجل الأشخاص ذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية، بينما يجري حالياً بناء ١٣٤ مشروعاً آخر (٨١.٠٠٠ شقة). ووفقاً للاستراتيجية الوطنية لتنمية الإسكان، ستبذل فييت نام الجهود لبناء ما لا يقل عن ١٢,٥ مليون متر مربع من المساكن الاجتماعية بحلول عام ٢٠٢٠ من أجل المستفيدين من السياسات المذكورة الذين يواجهون مشاكل للعثور على سكن.

جيم - حماية الفئات الضعيفة وسكان المناطق المحرومة

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٦٩- يوجد في فييت نام ٧ ملايين من الأشخاص ذوي الإعاقة (٧,٨ في المائة من سكانها)، وتبلغ نسبة النساء ٤٨ في المائة منهم ونسبة الأطفال ٢٨,٣ في المائة منهم. وتقوم ٦٣ محافظة ومدينة حالياً بتقديم الإعانات إلى ٩٢٣ ١٠٠٦ شخصاً من ذوي الإعاقة الشديدة و/أو الخاصة. ونفذت وزارة الصحة^(٢٥) برامج إعادة تأهيل مجتمعية في ٥٣ محافظة وبلدية، وأجرت تشخيصاً مبكراً للإعاقة شمل ٧٠٠.٠٠٠ طفل، وأصدرت بطاقات التأمين الصحي لفائدة ٨٠٠.٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة. ويوجد في فييت نام مستشفى تأهيل مهني واحد على المستوى المركزي و٦٢ مستشفى أو مركزاً لإعادة التأهيل المهني على مستوى المحافظات أو الوزارات أو الوكالات. كما توجد أقسام لإعادة التأهيل المهني في جميع المستشفيات المركزية العامة والمتخصصة و٩٨ في المائة من مستشفيات البلديات والمحافظات.

٧٠- ويوجد ٢٠ مركزاً لدعم التعليم الشامل و١٠٧ مراكز تعليم متخصصة للأطفال ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلد. ويزداد كل عام عدد الأطفال ذوي الإعاقة الملتحقين بالتعليم الثانوي والعالي. ويوجد حالياً ٢٥٦ مرفقاً لتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة، و٤٠٠ مؤسسة يملكها أشخاص ذوو إعاقة. وقد تلقى حوالي ١٤٠.٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة تدريباً مهنيًا ومساعدة في مجال العمل من خلال برامج الدعم وصندوق العمالة.

٧١- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أصدرت فييت نام المعيار الوطني التقني بشأن إنشاء المباني الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة^(٢٦). فيجب أن تكون المباني السكنية والمنشآت العامة التي جرى بناؤها أو تجديدها حديثاً مستوفية للمعيار QCVN10:2014/BXD كي تحصل على ترخيص، كما يجب أن تخضع لفحص رسمي قبل استخدامها^(٢٧). وتحافظ فييت نام على سياستها الخاصة بإعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة من دفع أجرة النقل العام أو تمكينهم من الاستفادة من تخفيضات تتراوح ما بين ٢٠ في المائة و ١٠٠ في المائة. وقد استفاد ٢٢٢ ٠١٦ ٢٠ من الركاب ذوي الإعاقة من تلك الإعفاءات في عام ٢٠١٦.

٧٢- ولا يزال ضحايا العامل البرتقالي/الديوكسين يحظون باهتمام خاص من الدولة والناس. فيحصل ٢٣٢ ٠٠٠ من المتضررين و ٨٠ ٠٠٠ من أطفالهم البيولوجيين على رعاية اجتماعية سنوية منذ عام ٢٠٠٠، كما يستفيدون من عدد كبير من الامتيازات في مجالات التعليم والتدريب والإسكان وإعادة التأهيل، فضلاً عن أدوات العون والمساعدة^(٢٨).

رعاية المسنين

٧٣- يستفيد حوالي ٤٨٤ ٦٢٩ ١ من المسنين من سياسات الرعاية الاجتماعية على أساس شهري؛ ويحصل ٣٥٧ ٩١٢ منهم على فحص طبي منتظم مرة على الأقل سنوياً؛ ويملك أكثر من ١ ٢٧٠ ٠٠٠ منهم سجلات طبية وصحية. وتوجد ٩٧ مستشفى على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات فضلاً عن كليات متخصصة في طب المسنين، ما يمثل ٤٧ مستشفى إضافياً منذ عام ٢٠١٦. ويُقدم التأمين الصحي إلى ٩٢,٨ في المائة من المسنين. كما يستفيد أكثر من ٥٤٠ ٠٠٠ مسن من تخفيضات في وسائل النقل العامة.

٧٤- وتنظم رابطة المسنين في فييت نام برامج سنوية تهدف إلى رعاية دور المسنين وتعزيزه، مثل مبادرتي "عيون صافية للمسنين" و"دور المسنين في حماية البيئة وبناء مناطق ريفية جديدة". وقد أنشئت صناديق لرعاية دور المسنين وتعزيزه في جميع المدن والمحافظات، وفي أكثر من ٧٠ في المائة من البلديات والبلدات والدوائر في جميع أنحاء البلد.

حقوق المرأة

٧٥- ينص قانون الانتخابات الخاص بالجمعية الوطنية ومجلس الشعب لعام ٢٠١٥ على أن يمثل عدد النساء المرشحات لعضوية الجمعية الوطنية ومجلس الشعب ٣٥ في المائة على الأقل من القائمة الرسمية للمرشحين. وقد وصلت نسبة النساء النائبات في الجمعية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ إلى ٢٦,٧٢ في المائة، ما يمثل زيادة قدرها ٢,٦٢ في المائة مقارنة بالفترة السابقة. وبالنسبة إلى الفترة نفسها، بلغ متوسط النسبة المئوية للنساء النائبات في مجالس الشعب ٢٦,٥٤ في المائة على مستوى المحافظات (زيادة بنسبة ١,٣٧ في المائة)؛ و ٢٧,٨٥ في المائة على مستوى الدوائر (زيادة بنسبة ٣,٢٣ في المائة)؛ و ٢٦,٥٩ في المائة على مستوى البلديات (زيادة بنسبة ٤,٨٨ في المائة). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت ١٢ من بين ٣٠ وزارة ووكالة وزارية و ١٦ من بين ٦٢ محافظة ومدينة تحت قيادات نسائية. وتتساوى نسبة الطالبات الملتحقات بالمدارس وفقاً لفئاتهن العمرية مع نسبة الطلاب الذكور. كما تشكل النساء ٤٢ في المائة من الأشخاص الحاصلين على درجات الماجستير و ٢١ في المائة من حاملي

شهادة الدكتوراه. وتصل نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل ٧٢,٥ في المائة، بينما تتولى النساء قيادة ٢٧,٨ في المائة من الشركات.

٧٦- وقد أحرز تقدم كبير بفضل الجهود المبذولة لمنع العنف المنزلي وتقديم الرعاية الصحية للنساء. ففي عام ٢٠١٦، انخفض معدل الوفيات النفاسية إلى نحو ٥٨ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي (أقل بنسبة ٠,٣/١٠٠ ٠٠٠ مقارنة بعام ٢٠١٥، وأقل بنسبة ١/١٠٠ ٠٠٠ مقارنة بعام ٢٠١٤). وفي عام ٢٠١٦، حصل ١٨ ١٠٤ من ضحايا العنف المنزلي على المشورة القانونية والرعاية الصحية في مراكز الدعم (زيادة بنسبة ١٢,٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥)، كما استفاد ٧ ٠٥٨ من المجرمين من المشورة القانونية (زيادة بنسبة ٤,٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥). وفي عام ٢٠١٧، نظمت الحكومة شهر العمل من أجل المساواة بين الجنسين والوقاية من العنف القائم على نوع الجنس، واضطلع فيه بأكثر من ٨٠٠ نشاط في جميع أنحاء البلد^(٢٩). ومنذ عام ٢٠١٥، تعاونت فييت نام مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتنظيم حملة "الرجل نصير المرأة". وتعمل جميع المحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية وفقاً لمواصفات محددة بشأن المساواة بين الجنسين. وقد اعتمدت الخدمات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مراكز الخدمات الاجتماعية وداخل المجتمعات المحلية، ولا سيما مركز دعم الزواج، ومركز العنوان الموثوق فيه للمجتمع المحلي، وبيت السلام والمأوى المؤقت، وغيرها من المشاريع التي تدعم الشركات الناشئة المملوكة للنساء.

حقوق الطفل

٧٧- حققت السياسات الخاصة برعاية الطفل وحمايته نتائج واعدة. فقد ارتفع معدل الأطفال دون سن الثالثة الحاصلين على الرعاية في دور الحضانة من ١١ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٢٧,٧ في المائة في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧. وارتفعت نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٥ سنوات، والذين يرتادون دور الحضانة، من ٤٩ في المائة إلى ٨٠,٥ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣، وإلى ٩٢ في المائة في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧. أما فيما يتعلق بالفئة التي تبلغ سن الخامسة، والتي تستعد للالتحاق بالسنة الدراسية الأولى، فقد ارتفع معدل حضورها المدرسي من ٧٢ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٩٨ في المائة في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد تحقق هدف عام ٢٠١٧ المتمثل في تقديم المساعدة إلى ما لا يقل عن ٨٧ في المائة من الأطفال ذوي الخلفيات الخاصة.

٧٨- ونفذت الحكومة برنامج تشجيع مشاركة الأطفال في المسائل المتعلقة بشؤونهم للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. فبعدما اعتمدت مدينة هو شي مين أول مجلس للأطفال (حزيران/يونيه ٢٠١٧)، اعتمدت كل من هانوي، وبنه - دنه، وكوانغ نينه، وبين - باي ذلك النموذج. وإضافة إلى ذلك، ينظم منتدى الطفل مرتين في السنة على المستوى الوطني ومرة في السنة على مستوى المحافظات والدوائر والبلديات.

٧٩- ومنذ عام ٢٠١٧، جرى تنظيم شهر العمل من أجل الأطفال (أيار/مايو) في جميع المحافظات والمدن^(٣٠). وقام رئيس الوزراء في عام ٢٠١٧ بإنشاء لجنة وطنية تعنى بالطفل، وإقامة خط هاتفي وطني مباشر خاص بالأطفال (١١١). وأمكن خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ إسداء

المشورة القانونية عن طريق الخط الساخن "١١١" في ٩٧٥ حالة اعتداء جنسي على الأطفال و١٠٤٥ حالة عنف ضد الأطفال.

حقوق الأقليات الإثنية

٨٠- يمكن للأقليات الإثنية أن تشارك في النظام السياسي وإدارة الشؤون الاجتماعية وشؤون الدولة. وقد شارك في الجمعية الوطنية الرابعة عشرة ٨٦ نائباً من الأقليات الإثنية (١٧,٣ في المائة)^(٣١)؛ وتبلغ نسبة المسؤولين والموظفين الحكوميين من الأقليات الإثنية في المحافظات والبلديات ١٤,٥٣ في المائة، وتمثل النساء ٤٩,٢ في المائة منهم. وتبلغ نسبة القادة والمديرين في القطاع العام الذين ينتمون إلى الأقليات الإثنية ١٧,٢ في المائة.

٨١- ومن أجل تقليص الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الإثنيات في فييت نام، اعتمدت الحكومة السياسة الخاصة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية للأقليات الإثنية وسكان المناطق الجبلية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، ونفذت البرنامج ١٣٥ في إطار البرنامج الوطني المحدد الهدف للحد من الفقر على نحو مستدام للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، واعتمدت القرار المتعلق بتعزيز تنمية الموارد البشرية في صفوف الأقليات الإثنية في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠، فضلاً عن العديد من المشاريع الهامة الأخرى التي اضطلعت بها^(٣٢). كما تقوم فييت نام بصياغة قانون بشأن المساعدة الإنمائية في مناطق الأقليات الإثنية.

٨٢- وحققت سياسات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في مناطق الأقليات الإثنية عدة نتائج إيجابية. فقد انخفضت نسبة الأسر الفقيرة من ٣٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٦,٨ في المائة في نهاية عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٦، انخفض مستوى الفقر المتعدد الأبعاد الذي تعاني منه الأسر المنتمية إلى الأقليات الإثنية أو الساكنة في المناطق الجبلية بنسبة ٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥، كما إن ٩٨ في المائة من الأسر التي انشئت من براثن الفقر لم تعد إليها مجدداً. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، دخل ٣٨ في المائة من السكان المنتمين إلى الأقليات الإثنية في الفئات ذات المستوى الاقتصادي الأعلى (النسبة الوطنية المماثلة لها هي ٢٨ في المائة)، كما تدرج ٤٢ في المائة من الفئات المهشة اقتصادياً إلى الفئة الآمنة.

٨٣- ويؤلى اهتمام خاص لضمان حق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الإثنية في الوصول إلى التعليم والمعلومات. وتوجد حالياً ٣١٥ ثانوية داخلية للأقليات الإثنية تضم ٩٤ ٠٠٠ طالب، و١٠١٣ ثانوية داخلية نهارية تضم ٢١٢ ١٥٩ طالباً، و٤ مؤسسات للتعليم ما قبل الجامعي تضم ٤ ٠٠٠ طالب. ودُرست لغات الأقليات الإثنية في العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ في ٧١٥ مدرسة في ٢٢ محافظة ومدينة، وأصبحت ثمانية من هذه اللغات^(٣٣) مدرجة في المناهج الدراسية، وطُبعت ست مجموعات من الكتب المدرسية بلغات الأقليات الإثنية^(٣٤). وإضافة إلى ذلك، شُرِع في تنفيذ المشروع التجريبي لتجهيز المستقبلات الإذاعية من أجل الأقليات الإثنية والمجتمعات المحلية في المناطق المحرومة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٨، كان ٩٢ في المائة من أفراد الأقليات الإثنية قادرين على التقاط البث الإذاعي، وكان ٨٥ في المائة منهم قادرين على مشاهدة العديد من البرامج التلفزيونية التي تبث بلغات الأقليات الإثنية. وتقدم قناة VOV4 الإذاعية برامج ذات صلة بقضايا الأقليات الإثنية، كما تبث قناة VTV5 التلفزيونية برامجها بلغات الأقليات الإثنية، وتتناول ١٣ مجلة وصحيفة قضايا تتعلق بشؤون

الأقليات الإثنية. وتولي الدولة أهمية خاصة للحفاظ على ثقافات الأقليات الإثنية؛ فهناك قدر كبير من تراثها معترف به بوصفه تراثاً ثقافياً وطنياً^(٣٥). وبدعم من الحكومة، أصبحت ١٢٩ ٨٩١ أسرة من الأقليات الإثنية تعيش في منازل وفقاً لأعرافها الإثنية، ولا تزال ٢١٥ ١٩٥ أسرة تستخدم الآلات الموسيقية التقليدية، وتتولى ٥٠٠ ٠٠٠ أسرة حفظ أغانيها ورقصاتها التقليدية والترويج لها ونشرها.

الدعم المقدم إلى ضحايا الاتجار بالبشر

٨٤- وضعت فييت نام العديد من السياسات والوثائق القانونية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، منها برنامج منع ومكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ بهدف وضع حد لحالات الاتجار بالبشر وإعادة الضحايا إلى أوطانهم وحمايتهم ودعمهم على نحو فعال^(٣٦). ومنذ عام ٢٠١٦، وافقت الحكومة على إعلان الثلاثين من تموز/يوليه "اليوم الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر".

٨٥- وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى نهاية عام ٢٠١٧، تناولت النيابة العامة الشعبية، على جميع المستويات، ٨٢٩ قضية وحاكمت ١ ٥٣٩ متهماً في قضايا الاتجار بالبشر. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى تموز/يوليه ٢٠١٨، أُحيلت إلى المحاكم الشعبية، على جميع المستويات، ٧٩٦ قضية تشمل ١ ٤٧٥ متهماً بارتكاب جرائم تتعلق بالاتجار بالبشر. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٨، بلغ عدد الحالات التي تحققت منها السلطات الفيتنامية وأُنقذت وأُنقذتها واستقبلتها أربعة آلاف حالة (حُدّد فيها ١ ٢١٤ ضحية بوصفهم ضحايا جريمة الاتجار بالبشر)؛ وقد تلقى ١٠٠ في المائة ممن تبين أنهم ضحايا جريمة الاتجار بالبشر الدعم الأولي والمشورة النفسية والفحوص الطبية والمساعدات القانونية اللازمة لهم. كما استفاد العديد من الضحايا من الدعم والتدريب المهني والعمل المستقر لأغراض التأهيل المجتمعي.

٨٦- وُنُفذت أشكال متعددة من الأنشطة الرامية إلى تثقيف الجمهور وتوعيته بمسألة منع ومكافحة الاتجار بالبشر. ففي الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، نظمت الهيئات المحلية نحو ٢٥٠ ٠٠٠ من أنشطة التواصل المجتمعية شملت ١٥ مليون مشارك؛ ووزعت أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ وثيقة؛ وأنتج زهاء ١٥٠ من التقارير المواضيعية والأفلام الوثائقية المتعلقة بهذه الأنشطة.

دعم المدمنين على المخدرات والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨٧- في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان عدد المدمنين على المخدرات الذين لديهم فييت نام سجلات لتتبع حالتهم يبلغ ٢٢٢ ٥٨٢ شخصاً. ويستفيد المدمنون على المخدرات من فرص العلاج وإزالة السموم والتعليم المنتظم والتدريب المهني والدعم للحصول على منصب عمل. وتماشياً مع برنامج الإصلاح الخاص بإعادة تأهيل المدمنين على المخدرات في فييت نام حتى عام ٢٠٢٠، قامت فييت نام بتحويل المراكز السابقة للعلاج والتعليم والشؤون الاجتماعية إلى مراكز لإعادة تأهيل المدمنين على المخدرات، مما شجع على العلاج من الإدمان طوعاً، وعلى التقليل التدريجي لإعادة التأهيل الإلزامي، وعلى وضع العلاجات المستندة إلى المجتمعات المحلية، وعلى استحداث نظام لإعادة التأهيل. ويوجد في فييت نام حالياً ١٠٥ مرافق متعددة الأغراض تديرها الدولة لإعادة تأهيل المدمنين على المخدرات، بإمكانها أن تستوعب ٥٠ ٠٠٠ مشارك، و ٢٩٤ مركزاً للعلاج بالميتادون يتسع لأكثر من ٨٠٠ ٥٢ مريض.

٨٨- كما يوجد في فييت نام ٤٥٠ ٢٠٩ من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ٣٤٥ ١ مركزاً طبياً تقدم خدمات تتمثل في إجراء الفحوص وتوفير المشورة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. ولا يتعرض الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للتمييز. ويولى اهتمام كبير لتوعية الجمهور وتنقيفه، بشتى الأساليب، بمسألة الوقاية من المخدرات ومن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الاستجابة لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية

٨٩- تركز فييت نام، باعتبارها إحدى البلدان الأشد تأثراً بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، تركيزاً كبيراً على مساعدة الناس في التكيف مع تغير المناخ. وعلى وجه الخصوص، يركز البرنامج المحدد الهدف المتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والنمو الأخضر للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ على التوعية بتغير المناخ وتعزيز القدرة على التكيف معه، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وبناء اقتصاد خفيض الكربون، والمشاركة على نحو استباقي في أنشطة التعاون الدولي لحماية نظام المناخ العالمي. وعلاوة على ذلك، يرمي البرنامج المحدد الهدف المتعلق بالتنمية الحرجية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ إلى تلبية متطلبات التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، وحماية البيئة، والتكيف مع تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، والحفاظ على ٢٥ مليون فرصة عمل على أساس يكفل استقرارها، وزيادة الدخل، والتخفيف من حدة الفقر، وتحسين سبل عيش الناس. كما تقوم فييت نام على نحو منتظم بتحديث السيناريو المتعلق بتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر لتمكين الهيئات المحلية والجمهور من الاستجابة بفعالية في هذه الحالات.

٩٠- وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، قدمت الحكومة ١,٠٣٤ تريليون دونغ فييتنامي للمناطق المشقة في دلتا نهر ميكونغ، وهو ما يمثل ٣٠ في المائة من إجمالي الاستثمارات (من المتوقع أن يزداد هذا المبلغ ثلاث مرات خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠). كما إن المساعدة المقدمة إلى المحافظات الساحلية التي تواجه أوضاعاً هشة مثلت هي الأخرى أكثر من ٦٠ في المائة من إجمالي الاستثمارات الوطنية. وفي عام ٢٠١٧، قدمت الحكومة ٣,٦٩٦٧ تريليون دونغ فييتنامي لدعم الأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية (للإغاثة في حالات العواصف والفيضانات والجفاف والملوحة)، و١٤ ٦٧٤ طناً من الأرز للإغاثة، و٣ ٢٦٥ طناً من بذور الأرز، و٨٣٥ طناً من بذور الذرة، و٨٢ طناً من بذور الخضر، وآلاف الجرعات من الأدوية واللقاحات و مواد التعقيم الكيميائية. وأعيد تخصيص مبلغ إضافي قدره ١٠٧ ٢٤٤ مليارات دونغ فييتنامي، وسلفة قدرها ٦٦٤ مليار دونغ فييتنامي من ميزانية الدولة إلى الهيئات المحلية لشراء البذور ودعم الإنتاج.

رابعاً- الأولويات والالتزامات المتعلقة بمواصلة حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فييت نام

ألف- الصعوبات والتحديات

٩١- تبرز الإنجازات التي تحققت في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فييت نام، بما في ذلك تنفيذ التوصيات المقبولة في الجولة الثانية، التزام فييت نام القوي وجهودها المتواصلة لتحقيق التنمية الوطنية من خلال اعتماد السياسات الموجهة نحو الشعب والتي يقودها الشعب والتي تركز

على الشعب. وفي الوقت نفسه، لا تزال فييت نام تواجه العديد من الصعوبات والتحديات النابعة من خصوصياتها ومن ضرورة التصدي للتحديات العالمية.

٩٢- ولا يزال الإطار القانوني لحقوق الإنسان بحاجة إلى مزيد من التحسين، بما في ذلك من خلال مواصلة أنشطة الاستعراض والتعديل والاستكمال، وإصدار وثائق قانونية جديدة تتفق مع الدستور، فضلاً عن تعزيز الإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان. وتتطلب هذه العملية استحداث أدوات سياساتية ومرافق ملائمة، مما يفرض ضغوطاً كبيرة من حيث التمويل والوقت والموارد البشرية. ويمثل ذلك تحدياً ينبغي مراعاته أيضاً عند النظر في الانضمام إلى المزيد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وفي تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وفقاً للتوصيات التي قدمت إلى فييت نام في الجولة الثانية.

٩٣- ويتعين على فييت نام أن تواجه مجموعة كبيرة من التحديات الداخلية والخارجية كي تتمكن من تخصيص موارد كافية لتحقيق التنمية، ولا سيما لتنفيذ السياسات الخاصة بدعم وكفالة حقوق الفئات الضعيفة. ولا تزال تغطية الضمان الاجتماعي متواضعة، لا سيما بالنسبة إلى الفقراء والفئات الضعيفة الأخرى. كما إن خطر تفاقم اللامساواة في الحصول على الخدمات لا يزال قائماً في مختلف المناطق الجغرافية والمجتمعات المحلية والمجموعات السكانية. وتتيح العولمة والثورة الصناعية الرابعة فرصاً للتجارة وتحقيق التنمية والتكامل على المستوى الاقتصادي وتحسين الإنتاجية وتراكم الموارد من ناحية، كما قد تؤدي من ناحية أخرى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. إن تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى، إلى جانب القضايا العالمية الأخرى التي يتعين على فييت نام وغيرها من البلدان معالجتها سوياً، قد تقوض الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان.

٩٤- ويتطلب التثقيف بحقوق الإنسان في نظام التعليم الوطني على وجه الخصوص، وتثقيف المواطنين وتزويدهم بالمعلومات لتوعيتهم بحقوق الإنسان على وجه العموم، المزيد من الجهود والوقت لتحقيق نتائج بعيدة الأمد.

٩٥- ولا تزال العديد من التحديات قائمة أمام تحقيق التوازن بين حماية القيم التقليدية للمجتمعات المحلية وعاداتها وثقافتها ومكافحة التمييز وتعميم التمتع بحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، لا تزال هناك صعوبات تعترض سبيل مكافحة زواج الأطفال في مجتمعات الأقليات الإثنية أو مكافحة العنف المنزلي في المناطق الريفية. وتُعتبر هذه التحديات "تحديات مزدوجة" إذ إن المجتمعات التي تواجه هذه المشاكل عادة ما تكون محرومة من الانتفاع بالخدمات العامة. ويظل وعي هذه المجتمعات بالقوانين والسياسات، وقدرتها على الالتزام بها محدودة.

باء- أولويات فييت نام والتزاماتها في المستقبل

٩٦- تلتزم فييت نام التزاماً تاماً ببذل جهود متواصلة من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان على أفضل وجه، وذلك من خلال الاعتماد على التقدم المحرز حديثاً في المجال المؤسسي والقانوني والسياسي، والتغلب على الصعوبات، وتحقيق مبدأ "تمكين الحكومة من أجل الشعب"، وتعزيز التنمية المستدامة. وتود فييت نام الشروع في حوار حقيقي مع الدول الأعضاء والتعاون معها بصورة فعالة من خلال هذا الاستعراض، وستنظر بجدية في التوصيات المقدمة إليها، لا سيما تلك المدرجة

ضمن أولوياتها والقابلة للتنفيذ في ضوء الظروف التي تعيشها فييت نام وخصوصياتها ومواردها في الوقت الراهن.

٩٧- وتمثل الأولوية العليا لفييت نام في هذا المجال في تعزيز سيادة القانون والإصلاح القانوني الرامي إلى تدعيم الأسس المؤسسية والقانونية والسياساتية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وستعمل فييت نام أيضاً على تعزيز الإصلاح الإداري، ومنع الفساد ومكافحته، وتخفيف العبء البيروقراطي غير المبرر، وتشجيع الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وتدعيم المؤسسات من أجل حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إجراء مداولات بشأن إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ستواصل فييت نام ضمان مشاركة الشعب البناءة وتشجيعها، وفقاً لما تنص عليه أحكام القانون.

٩٨- وتلتزم فييت نام بمواصلة تعزيز التنمية المستدامة من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة لفييت نام. وستركز فييت نام على السياسات الرامية إلى الحد من الفقر المتعدد الأبعاد وسد الفجوات الإنمائية بين المناطق الجغرافية والمجموعات السكانية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة. ولتحقيق هذا المسعى، لن تدخر فييت نام أي جهد للحد من أوجه عدم المساواة فيما يخص الحصول على الخدمات ذات الصلة بحقوق الإنسان والضممان الاجتماعي، ولضمان المساواة بين الجنسين.

٩٩- وتمثل التدابير الهامة التي أُخذت في هذا الصدد فيما يلي: ضمان سبل العيش المستدامة للشعب، وتحسين جودة الخدمات وتوسيع النطاق الذي تغطيه، وزيادة مشاركة القطاع غير الحكومي في توفير هذه الخدمات. وستركز فييت نام أيضاً على السياسات التي تساعد في تحسين وصول الفئات الضعيفة إلى الخدمات، وستنظر في إمكانية وضع خطط لتأمين الأشخاص العاملين في الزراعة، وهو القطاع الذي يحشد قادراً كبيراً من اليد العاملة في فييت نام.

١٠٠- وتولي فييت نام الأولوية للحق في التعليم، وستعزز التثقيف في مجال حقوق الإنسان لتوعية الناس وتعزيز قدرة الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون على ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب على نحو أفضل، بما يتوافق مع القوانين الفيتنامية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

١٠١- وتلتزم فييت نام التزاماً قوياً بتشجيع الحوار الحقيقي والتعاون الفعال مع جميع الدول الأعضاء وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مدفوعة بروح المساواة وبالحرص على احترام القوانين الدولية ومبدأ عدم التدخل، بغية تحقيق منافع جوهرية وتعزيز تمتع الشعب بحقوق الإنسان.

١٠٢- وستواصل فييت نام الوفاء جدياً بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، وستنظر في إمكانية الانضمام إلى صكوك دولية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، وستقوم بالتحضير لذلك. وسيظل التحاور مع المقررين الخاصين والتعاون معهم، بما يشمل مواصلة النظر في توجيه الدعوات إليهم، موضع تركيز في المستقبل القريب. ويمثل تقديم الترشيحات إلى هيئات الأمم المتحدة التي تضطلع بأدوار هامة في صون السلم والأمن أو التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بتمكين كافة الناس في شتى أنحاء العالم من التمتع بحقوق الإنسان، إحدى الأولويات الهامة لفييت نام في هذا الصدد.

Notes

- ¹ Ministry of Foreign Affairs.
- ² The Working Group comprises of: the Ministry of Foreign Affairs (coordinator), Office of the Government, Ministry of Public Security, Ministry of Labor, Invalids and Social Affairs, Ministry of Planning and Investment, Ministry of Justice, Ministry of Information and the Media, Ministry of Health, Ministry of Internal Affairs, Ministry of Education and Training, Ministry of Agriculture and Rural Development, Ministry of Construction, the Ethnic Committee, the Governmental Religious Committee, the Supreme People's Court, the Supreme People's Procuracy, and the Viet Nam Union of Friendship Organizations.
- ³ Voluntary National Review of the implementation of SDGs.
- ⁴ The 2013 Constitution was adopted by the National Assembly on November 28, 2013 and came into force on January 1, 2014.
- ⁵ For instance, the Law on Access to Information and the Law on Referendum were promulgated for the first time.
- ⁶ Sustainable Development Goals of Viet Nam.
- ⁷ Vietnamese Dong.
- ⁸ In addition, a number of other pertinent documents related to agriculture have also been issued: the Master Plan for Hi-tech Agricultural Zones and Regions until 2020 with a vision for 2030 (2015), the 2017-2020 Plan for Agricultural Restructuring (2017).
- ⁹ Article 414 provides for procedures for persons under 18 years of age, particularly procedures that are age-friendly-and-psychologically-appropriate; ensuring the right to personal privacy. Article 415 requires that the prosecutor for cases involving persons under 18 years of age to be provided training, or have experience in investigation, prosecution, trying persons under 18 years of age; and equipped with the necessary knowledge about psychology, education science. Article 418 provided in more details monitoring responsibilities for the accused who are persons under 18 years of age. Article 419 limited and provides for more stringent requirements related to the application of measures to arrest, detain, remand defendants who are persons under 18 years of age.
- ¹⁰ On September 21, 2018, the People's Supreme Court issued Circular 02/2018/TT/TANDTC regulates procedures of criminal cases with participants under the age of 18 at the Family and Juvenile Courts.
- ¹¹ The Government also approved the 2016-2020 Children Protection Program; the Project for the Development of Child Protection Services; and the Project on Assisting and Developing Independent Kindergartens in Industrial and Export Manufacturing Zones to 2020.
- ¹² In accordance with Decree 136/2013/ND-CP on social support for the beneficiaries of social protection.
- ¹³ Along with the 2017-2025 Project on Healthcare for the Elderly, the 2016-2020 Project on Multiplying the model of Intergenerational clubs for Mutual Assistance for the 2016–2020 period.
- ¹⁴ ASEAN countries are implementing the 2016-2020 Work Plan of AICHR and the Work Plan of the ASEAN Commission on the Protection and Promotion of the Rights of Women and Children.
- ¹⁵ From Article 123 to Article 156.
- ¹⁶ Procedures related to the promotion, nomination, rotation or dismissal of religious officials, or of the activities of religious training institutions, among others.
- ¹⁷ The Catholic Institute of Viet Nam, The Great Seminary of the Immaculate Mother of Bui Chu; Cao Dai Institution, Intermediate School of Hoa-Hao Buddhist Studies and Christian Theological College.
- ¹⁸ Article 25 of the 2013 Constitution.
- ¹⁹ Ministry of Information and Communication.
- ²⁰ The 05 highly influential Social – Political Organizations include: the Viet Nam General Confederation of Labor, Viet Nam Farmers' Union, Ho Chi Minh Communist Youth Union, Viet Nam Women's Union, Viet Nam War Veterans' Association.
- ²¹ The Criminal Procedure Code 2015 also provide provisions on the rights of detained persons in urgent cases, persons under temporary detention and custody (Article 58 and 59).
- ²² The Criminal Code 2015, revised in 2017, has Article 371 on the issuance of illegal decision, Article 373 on the use of torture; Article 374 on the use of coercion in obtaining testimonial.
- ²³ Decision 59/2015/QĐ-TTg dated November 19, 2015 promulgates multidimensional poverty levels: (i) Poor households in rural areas are households with per capita income of VND 700,000 or less, or VND 700,000–1,000,000 and a shortage from 3/10 indicators measuring the access to basic social services; (ii) Poor households in urban areas are households with per capita income of VND 900,000 or less, or VND 900,000–1,313,000 and a shortage from 3/10 indicators measuring the access to basic social services.
- ²⁴ Decree 06/2018/ND-CP on Policies on lunch support for kindergarten children and policies for preschool teachers, Project on Enhancing Vietnamese Language for preschool and elementary school students in ethnic minority areas for the period of 2016-2020, with a vision to 2025.
- ²⁵ Ministry of Health.

-
- 26 Standard QCVN10:2014/BXD.
- 27 In 2015, Viet Nam issued Decree 46/2015/ND-CP on construction quality management and maintenance and Decree 59/2015/ND-CP on construction project management, which require constructing agencies to comply with the national construction standard.
- 28 The MOH is implementing the Project for Healthcare and Rehabilitation for Victims of Agent Orange between 2018 and 2021.
- 29 Under the theme of “Joining hands to eradicate violence against women and girls”.
- 30 The 2017 theme was “Implementing the Law on Children and preventing violence and abuse against children” and that of 2018 was “For a safe and healthy life for children”.
- 31 Ethnic minorities account for 13.8 percent of the total population.
- 32 Important projects include: Decision for the Implementation of the SDGs concerning ethnic minorities (2015), Project on Socio-economic Development Assistance for ethnic micro-minorities for the period of 2016-2025, the Project on Assisting Gender Equality Activities in Ethnic Minority Areas for the period of 2018-2025, the Project on Reducing Early Marriage and Intermarriage in Ethnic Minorities Area for the period of 2015-2025, the 2016 Project on Ethnic Minorities Issues Training for officials and public servants, and the Project on Assisting Ethnic Minorities in the Application of Information Technology.
- 33 In the Khmer, Cham, Jrai, Bahnar, Ede, Mong, M’Nong, Thai languages.
- 34 In the Khmer, Cham, Jrai, Bahnar, Ede, Mong, M’Nong languages.
- 35 "Long Tong festival" of the ethnic minority of Tay, "Cap Sac festival" of the ethnic minority of Dao, Bull Race in Bay-Nui, An-Giang Province , Art of Gong of the ethnic minority of Muong in Hoa-Binh Province, etc.
- 36 The 2015 Criminal Code has many provisions on trafficking related crimes, including Article 150 on trafficking crime, Article 151 on crime of trafficking persons aged under 16, Article 152 on crime of fraudulence of persons under 1 year of age, Article 153 on crime of appropriating persons aged under 16.
-